المجلة الدولية لنشر البحوث والدراسات
International Journal of Research and Studies Publishing
ISSN: 2709-7064
المجلد الثاني - الإصدار الواحد والعشرون
تأريخ الإصدار: 20 يوليو 2021م

أثر تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) على جودة المعلومات المحاسبية

(دراسة ميدانية على عينة من الشركات المدرجة بالسوق المالية السعودية)

(The impact of the application of International Accounting Standard No. (1) on the quality of accounting information)

(A field study on a sample of companies listed on the Saudi Stock Exchange)

د. السماني عطا المنان عبد الرحيم محمد

أستاذ مساعد، قسم العلوم الإدارية والإنسانية، كلية المجتمع ببريدة، جامعة القصيم، المملكة العربية السعودية

Email: Am.mohemmed@qu.edu.sa

المستخلص

تناول الباحث دور تطبيق المعيار المحاسبي رقم (1) على جودة المعلومات المحاسبية، وقد هدفت الدراسة إلى معرفة أثر تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) على جودة المعلومات المحاسبية، والوقوف على مفهوم وخصائص جودة المعلومات المحاسبية، والتعرف على المعيار المحاسبي الدولي رقم (1). وتمثلت مشكلة الدراسة في الأسئلة التالية: هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) وموثوقية المعلومات المحاسبية، وهل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) وملاءمة المعلومات المحاسبية.

لتحقيق أهداف هذه الدراسة وإيجاد حلول موضوعية لمشكلتها افترض الباحث وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) وموثوقية المعلومات المحاسبية، ووجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) وملاءمة المعلومات المحاسبية، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وتم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة باستخدام الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، وبعد اختبار فرضيات الدراسة تبين وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) وموثوقية المعلومات المحاسبية، ووجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) وملاءمة المعلومات المحاسبية، وأوصى الباحث بنشر المعرفة الخاصة بمعايير المحاسبية الدولية والتعديلات التي تطرأ عليها عبر إقامة الدورات التدريبية بشكل منتظم، بالإضافة إلى متابعة التعديلات التي تطرأ على معايير المحاسبة الدولية، وتدريب العاملين في القطاع المالي على كيفية تطبيقها.

الكلمات المفتاحية: المعيار، المحاسبي، الدولي، جودة، المعلومات، المحاسبية

(The impact of the application of International Accounting Standard No. (1) on the quality of accounting information)
(A field study on a sample of companies listed on the Saudi Stock Exchange)

Abstract

The researcher dealt with the role of applying the Accounting Standard No. (1) on the quality of accounting information, and the study aimed to know the impact of the application of International Accounting Standard No. (1) on the quality of accounting information, and to identify the concept and characteristics of the quality of accounting information, and to identify the International Accounting Standard No. 1). The problem of the study was represented in the following questions: Is there a statistically significant relationship between the application of International Accounting Standard No. (1) and the reliability of accounting information, and is there a statistically significant relationship between the application of International Accounting Standard No. (1) and the appropriateness of accounting information.

To achieve the objectives of this study and find objective solutions to its problem, the researcher assumed that there is a statistically significant relationship between the application of International Accounting Standard No. (1) and the reliability of accounting information, and the existence of a statistically significant relationship between the application of International Accounting Standard No. (1) and the appropriateness of accounting information. The researcher used the approach Analytical descriptive, and many appropriate statistical methods were used using the Statistical Packages for Social Sciences (SPSS), after testing the hypotheses of the study, it was found that there is a statistically significant relationship between the application of International Accounting Standard No. (1) and the reliability of accounting information, and the existence of a statistically significant relationship between the application of International Accounting Standard No. (1) and the appropriateness of accounting information, and the researcher recommended publishing knowledge of international accounting

standards and amendments that occur by holding training courses on a regular basis, in addition to following up on the amendments that occur to international accounting standards, and training workers in the financial sector on how to apply them.

Keywords: Standard, Accounting, International, Quality, Information, Accounting

اولاً: الإطار المنهجي:

مقدمة:

لعبت النهضة الكبيرة في مجال الاتصال وتكنولوجيا المعلومات دوراً كبيراً ومؤثراً في جعل العالم قرية صغيرة وبالتالي عولمة النشاط الاقتصادي، فعولمة التجارة العالمة، والخصخصة، والتقدم التكنولوجي، وانتشار الشركات متعددة الجنسية وعولمة رأس المال، وإزالة القيود والحواجز على انتقال رؤوس الأموال بين الدول، كل ذلك عزز من أهمية مبدأ الإفصاح وضرورة توفير منشآت الأعمال المختلفة لمعلومات تتسم بالشفافية والموثوقية والملاءمة والقابلية للمقارنة ليتمكن المستفيدين من التقارير المالية من اتخاذ قرارات رشيدة. مما أدى لظهور الحاجة الملحة لضرورة وجود معايير محاسبية دولية موحدة تتصف بالتجانس وإبلاغ مالي بلغة محاسبية واحدة وتقارير مالية شفافة وقابلة للمقارنة.

بدأ تطبيق المعايير الدولية المعتمدة من الهيئة السعودية للمحاسبين القانونين من بداية العام 2017م وذلك على الشركات المدرجة في السوق المالية، أما بالنسبة للشركات الأخرى فإن تطبيق المعايير الدولية بدأ فيها من بداية العام 2018م، وعليه فإن الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية أعدت قوائمها المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية اعتباراً من العام 2017م، أما بقية الشركات فقد قامت بإعداد قوائمها المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية اعتباراً من العام 2018م.

مشكلة الدراسة:

تمثل التقارير المالية التي تصدرها الشركات مصدراً مهماً للمعلومات المالية، إذ أن المستفيدين من القوائم المالية يحتاجون لمعلومات ملائمة وموثوقة وقابلة للمقارنة لتساعدهم في تقييم المركز المالي للشركة ونتائج أعمالها. وتتمثل مشكلة الدراسة في الحاجة للسعي لتحديد أثر تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) على ملاءمة وموثوقية المعلومات المحاسبية، ويمكن صياغة مشكلة الدراسة من خلال التساؤلات التالية:

1-هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) وموثوقية المعلومات المحاسبية؟

2-هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) وملاءمة المعلومات المحاسبية؟

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من أهمية الأهداف التي تسعى لتحقيقها والمتمثلة في التعريف بالمعيار المحاسبي الدولي رقم (1) وبيان أثر تطبيقه على موثوقية وملاءمة المعلومات المحاسبية، الإضافة إلى تعريف الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

أهداف البحث:

تتمثل أهداف الدراسة في الآتي:

1-معرفة أثر تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) على موثوقية المعلومات المحاسبية.

2-معرفة أثر تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) على ملاءمة المعلومات المحاسبية.

3-التعرف على المعيار المحاسبي الدولي رقم (1)

4-الوقوف على مفهوم وخصائص جودة المعلومات المحاسبية.

فرضيات البحث:

الفرضية الأولى:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) وموثوقية المعلومات المحاسبية.

الفرضية الثانية:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) وملاءمة المعلومات المحاسبية

حدود البحث:

الحدود المكانية: المملكة العربية السعودية

الحدود الزمانية: من العام 2017م حتى العام 2021م.

أساليب جمع البيانات:

سوف يتم جمع البيانات من خلال:

1. البيانات الأولية من خلال الاستبانة والمقابلات الشخصية.
2. البيانات الثانوية من خلال الكتب، والدوريات العلمية، والرسائل الجامعية، والتقارير المالية والإدارية، ومواقع الانترنت.

أساليب تحليل البيانات:

لأغراض تحقيق أهداف البحث واختبار فرضياته تم استخدام المدخل الوصفي التحليلي، كما تم استخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) لاختبار مدي صحة فرضيات البحث.

ثانياً: الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (1):

إن المعيار المحاسبي الدولي الأول المعدل يبطل المعيار المحاسبي الأول الذي تناول "الإفصاح عن السياسات المحاسبية"،

والمعيار المحاسبي الدولي الخامس وموضوعه "المعلومات الواجب الإفصاح عنها في البيانات المالية"، والمعيار الدولي الثالث عشر الذي يتناول "عرض الموجودات المتداولة وعرض المطلوبات المتداولة" التي تم اعتمادها من مجلس لجنة المعايير المحاسبية الدولية في صيغتها المعادة عام 1994م. لقد تم اعتماد المعيار المحاسبي الدولي الأول (المعدل في عام 1997م) من مجلس لجنة المعايير شهر يوليو 1997م وأصبح نافذ المفعول على البيانات المالية التي تغطي الفترات التي تبدأ من أول يوليو 1998م أو بعد ذلك التاريخ. ذلك أنه نظراً لأن المتطلبات تتفق مع المتطلبات الواردة في المعايير القائمة فإن هذا المعيار يشجع على التطبيق المبكر (حميدات، وجمعة، 2004، ص 81).

يقوم هذا المعيار بتحديث المتطلبات في المعايير التي حل محلها بما يتفق مع إطار لجنة معايير المحاسبة الدولية لإعداد وعرض البيانات المالية. علاوة على ذلك فهو مصمم لتحسين نوعية البيانات المالية المعروضة باستخدام معايير المحاسبة الدولية من خلال ما يلي (الزعبي، 2005، ص 75):

1- ضمان أن البيانات المالية التي تصرح بأنها تمتثل لمعايير المحاسبة الدولية تمثل لكل معيار ينطبق عليها بما في ذلك كافة متطلبات الإفصاح.
2- ضمان أن مخالفات متطلبات معايير المحاسبة الدولية تقتصر على حالات نادرة جداً (تتم متابعة حالات عدم الامتثال وإصدار إرشادات أخرى عندما يكون ذلك مناسباً).
3- توفير الإرشاد بشأن هيكل البيانات المالية، بما في ذلك الحد الأدنى من المتطلبات لكل بيان مبدئي والسياسات المحاسبية والإيضاحات وملحق إيضاحي.
4- وضع (بناءً على الإطار) متطلبات عملية بشأن مواضيع معينة مثل المادية والاستمرارية للمنشأة، واختيار السياسات المحاسبية عند عدم وجود معيار، ومبدأ الثبات وعرض المعلومات المقارنة.

يستخدم هذا المعيار مصطلحات مناسبة لشركة هدفها الربح، وقد تحتاج الشركات التي لا تسعى لتحقيق الربح أو الشركات الحكومية ومشاريع القطاع العام الأخرى التي تحاول تطبيق هذا المعيار تعديل الأوصاف المستخدمة لبنود معينة في البيانات المالية وكذلك للبيانات المالية نفسها. وهذه الشركات يمكنها أيضاً عرض أجزاء إضافية للبيانات المالية. ومن أجل التعامل مع طلبات المستخدمين الخاصة بمعلومات أكثر شمولاً حول الأداء مقاسة بشكل أوسع من الربح المبين في قائمة الدخل، يحدد هذا المعيار متطلباً جديداً لقائمة مالية مبدئية تبين الأرباح والخسائر غير معروضة في قائمة الدخل ويمكن عرض القائمة الجديدة إما كمطابقة حقوق مساهمين "تقليدية" على شكل أعمدة أو كبيان أداء في حد ذاته. وقد وافق مجلس لجنة معايير المحاسبة الدولية من ناحية المبدأ في أبريل 1997م القيام بمراجعة للطريقة التي يتم بها قياس الأداء وتقديم التقارير بشأنه. ومن المحتمل أن يتناول المشروع مبدئياً التفاعل بين تقديم التقارير حول الأداء وأهداف تقديم التقارير ضمن إطار لجنة معايير المحاسبة الدولية، وعلى ذلك ستقوم لجنة معايير المحاسبة الدولية بتطوير اقتراحات في هذا المجال (نور، 2003، ص 72).

وينطبق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) "عرض البيانات المالية" على جميع الشركات عندما تتبنى المعايير الدولية للمرة الأولى من خلال بيان صريح وواضح وغير متحفظ حول الالتزام بها،

وتقدم تقاريرها بموجب معايير المحاسبة الدولية بما في ذلك البنوك وشركات التأمين، ويشار إلى هذه الشركات بالشركات التي تتبنى المعايير الدولية لإعداد التقارير للمرة الأولى، وقد صمم الحد الأدنى من الهياكل لتكون مرنة إلى الحد الكافي إذ يمكن تكييفها حتى تستطيع أي شركة استخدامها. فالبنوك على سبيل المثال يجب أن تكون قادرة على تطوير عرض يمتثل لهذا المعيار وللمتطلبات الأكثر تفصيلاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (30) وهو "الافصاحات في البيانات المالية للبنوك والمؤسسات المالية المماثلة" (لوندي، 2002، ص 121).

والمبدأ المهم في معيار المحاسبة الدولي رقم (1) "عرض البيانات المالية" هو أنه عند تطبيق معايير المحاسبة الدولية لأول مرة يجب ضمان أن إعداد القوائم المالية سوف يتم كما لو كانت المعايير الدولية هي المطبقة دائماً (قاسم، 2003، ص 28). ويهدف هذا المعيار إلى شرح أسس عرض البيانات المالية ذات الأغراض العامة لضمان إمكانية مقارنة القوائم المالية الحالية للشركة بقوائمها المالية عن الأعوام السابقة وبالقوائم المالية للمنشآت الأخرى عن نفس العام. ومن أجل تحقيق هذا الهدف يحدد هذا المعيار الاعتبارات العامة لعرض البيانات المالية ويقدم إيضاحاً لهيكلها والحد الأدنى لمكونات القوائم المالية المطلوبة، ويتم تناول كل ما يتعلق بالاعتراف بالمعاملات والأحداث الخاصة وقياسها والإفصاح عنها في معايير محاسبة أخرى (خوري ، 2000، ص 36).

ويمكن تعريف البيانات المالية للأغراض العامة بأنها تلك التي يقصد بها تلبية احتياجات شركات المساهمة العامة، والذين هم ليسوا في موقع يمكنهم فيه طلب تقارير مصممة خصيصاً لتلبية احتياجاتهم من المعلومات المحددة، وتشمل البيانات المالية للأغراض العامة البيانات المعروضة بشكل مستقل أو ضمن وثيقة عامة أخرى مثل تقرير شهري أو نشرة اكتتاب. ولا ينطبق هذا المعيار على المعلومات المالية المرحلية المختصرة، بل ينطبق على حد سواء على البيانات المالية لشركة فردية وعلى البيانات المالية الموحدة لمجموعة شركات. على أن هذا المعيار دون عرض البيانات المالية الموحدة التي تمتثل لمعايير المحاسبة الدولية والبيانات المالية للشركة الأم بموجب المتطلبات القومية ضمن نفس الوثيقة ما دام أساس إعداد كل واحد منها مبيناً بوضوح في بيان السياسات المحاسبية (المبيضين، 2007، ص 25)

من الضرورة بمكان معرفة العلاقات المتبادلة بين القوائم المالية الأربعة (قائمة الدخل وقائمة المركز المالي، وقائمة التدفقات النقدية، وقائمة التغير في حقوق الملكية) ومتطلبات عرضها وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي وذلك من خلال إلقاء نظرة عامة على عرض القوائم المالية والعلاقات المتبادلة بينها كما يلي: (لو، 2017، ص 247)

تمثل القوائم المالية المنتج النهائي للعملية المحاسبية، والتي تفي باحتياجات المستخدمين من المعلومات، ويتمثل هدف القوائم المالية في توفير معلومات مفيدة لقرارات الاستثمار والإقراض. وتعتمد هذه القرارات على تقدير المستخدمين للتدفقات النقدية المستقبلية من حيث المقدار، والتوقيت، وعدم التأكد. وقد أظهرت التقارير الدولية للتقرير المالي أن التقارير تساعد المستخدمين في القيام بهذه التقديرات من خلال توفير نوعين من المعلومات، هما:

1-معلومات عن موارد المنشأة والمطالبات على هذه الموارد.

2--معلومات عن التغيرات في موارد المنشأة والمطالبات عليها.

وببساطة تعني الموارد والمطالبات ما تمتلكه المنشأة والديون التي عليها، حيث تشير الديون إلى كل من المقرضين والمستثمرين في حقوق الملكية. كما اهتمت المعايير الدولية للتقرير المالي بثلاث فئات من المعلومات عن التغيرات في الموارد والمطالبات:

1- الأداء المالي وفقاً لأساس الاستحقاق.
2- الأداء المالي وفقاً للتدفقات النقدية.
3- التغيرات في موارد المنشأة والمطالبات عليها والتي لا ترجع للأداء المالي.

وبترجمة هذه العلاقات إلى قوائم مالية، يكون لدينا العلاقات التالية:

1- الموارد والمطالبات ترتبط بقائمة المركز المالي.
2- الأداء وفقاً لأساس الاستحقاق يرتبط بقائمة الدخل الشامل.
3- الأداء وفقاً للأساس النقدي يرتبط بقائمة التدفقات النقدية.
4- التغيرات في الموارد والمطالبات والتي لا ترجع للأداء يرتبط بقائمة التغيرات في حقوق الملكية.

وتعتبر قائمة المركز المالي هي القائمة الرئيسية لمجموعة القوائم المالية، حيث تظهر أرصدة الأصول والالتزامات وحقوق الملكية، أي أنها تظهر المركز المالي في لحظة زمنية معينة. وتتبع القوائم المالية الثلاث تدفق البنود إلى قائمة المركز المالي. إذ تظهر قائمة التدفقات النقدية الأنشطة المختلفة التي تفسر التغير في رصيد النقد على مدار السنة. وتفسر قائمة التغيرات في حقوق الملكية التغير في حقوق الملكية مع فصل التغيرات في الدخل (الأرباح، الخسائر) الشامل عن التغيرات الأخرى في حقوق الملكية. وتوفر قائمة الدخل الشامل بتفاصيل إضافية عن البنود المكونة للدخل الشامل. وتمد الإيضاحات المتممة للقوائم المالية بإفصاح إضافي والذي يحسن من فهم القوائم المالية.

وتتضمن العلاقات بين القوائم المالية الأربع الموضحة أعلاه مفهوماً هاماً يسمي (الوضوح) أو (الترابط) وفي المحاسبة المالية يشير الوضوح إلى ربط القوائم المالية بعضها البعض، ويعتبر النظام المحاسبي الذي نستخدمه مترابطاً؛ إذ أن المبالغ الظاهرة في قائمة الدخل الشامل ترتبط بقائمة المركز المالي من خلال حسابات حقوق الملكية.

وتعتبر درجة التجميع في القوائم المالية قضية أخرى ذات أهمية في الممارسة العملية. إذ يكون لدى الشركات كبيرة الحجم آلاف البنود بدفتر الأستاذ، مبوبة حسب طبيعة البند مثل (نقد، مخزون)، ووظيفة البند (صناعي، إداري)، والموقع الجغرافي، والقسم داخل الشركة، وغير ذلك. ومن الواضح أنه لا يكون مفيداً للقوائم المالية أن تحتوي تفاصيل كثيرة والتي تجعلها مبهمة أكثر منها موضحة للصورة ككل. ويلعب مفهوم الأهمية النسبية دوراً مهماً هنا. ويشير معيار المحاسبة الدولي (IAS1) عرض القوائم المالية، إلى الآتي في الفقرة 29:

(يجب على المنشأة أن تعرض كل فئة – ذات أهمية نسبية – من البنود المتشابهة بشكل منفصل. كما يجب على المنشأة أن تعرض البنود ذات الطبيعة أو الوظيفة المختلفة – بشكل منفصل – ما لم تكن غير ذات أهمية نسبية).

ويعني هذا أنه يجب تبويب البنود في القوائم المالية في مجموعات بشكل منطقي. فالنقد والآلات غير متشابهين، وبالتالي لا يجب تبويبهما معاً، ولكن النقد من عملات مختلفة يمكن تبويبهم معاً كنقد. ويجب توسيع مجموعة البنود غير ذات أهمية نسبية لكي تتضمن المجموعات المتشابهة. وإذا نتج عن تبويب البنود غير ذات أهمية نسبية فئة ليس لها مسمى معبراً، فإنه يطلق عليها "أخرى".

بعد معرفة العلاقات بين القوائم المالية المختلفة، نستعرض كل قائمة مالية بشكل منفصل.

2/ قائمة المركز المالي:

(وهي القائمة التي توضح من جهة مصادر الأموال في المنشأة المتمثلة في حقوق الملكية والالتزامات، واستخدامات هذه الأموال من جهة أخرى والمتمثلة في الأصول) (خنفر و المطارنة، 2006م). ويمثل المركز المالي مبالغ الأصول ومكوناتها ومكونات المطالبات على هذه الأصول. وفي ظل نظام المحاسبة على أساس القيد المزدوج، يتساوى إجمالي الأصول مع إجمالي المطالبات المالية.

ويوجد العديد من الطرق المختلفة لتنظيم قائمة المركز المالي لكي تظهر مكونات الأصول والالتزامات. وتتطلب المعايير الدولية للتقرير المالي العرض على أساس متداولة/ غير متداولة بالنسبة للأصول والالتزامات ما لم يكن ترتيب البنود وفقاً لسيولتها معلومات يوفر أكثر نفعاً. ويشير معيار المحاسبة الدولي (1) إلى الآتي في الفقرتين (60، 61):

الفقرة (60): يجب على المنشأة أن تعرض الأصول المتداولة وغير المتداولة، والالتزامات المتداولة وغير المتداولة، على أنها تصنيفات منفصلة في قائمة المركز المالي، باستثناء عندما يوفر العرض المستند إلى السيولة معلومات يمكن الاعتماد عليها وتكون أكثر ملاءمة.

الفقرة (61): أي كانت طريقة العرض المطبقة، فإنه يجب على المنشأة أن تفصح عن المبلغ المتوقع أن يسترد أو يسوى بعد أكثر من (12) شهراً لكل بند مستقل لأصل أو التزام يجمع بين المبالغ المتوقع أن تسترد أو تسوى خلال مدة لا تتجاوز (12) شهراً بعد فترة التقرير، وخلال مدة تتجاوز (12) شهراً بعد فترة التقرير.

وبالنسبة للاستثناء من العرض على أساس متداول وغير متداول، حدد معيار المحاسبة الدولي (1) المؤسسات المالية كمثال للعرض على أساس السيولة والذي يكون أكثر نفعاً. فعلى سبيل المثال تعتمد ثقة المودعين في مقدرة البنك على السداد للمودعين عندما يحتاجون أموالهم. بالإضافة إلى ذلك تختلف دورات النقد في البنوك عن غيرها من المنشآت في أنه يصعب التمييز بين دوراتها التشغيلية ودوراتها التمويلية.

وبخلاف العرض على أساس متداول وغير متداول أو السيولة، فإنه يوجد درجة كبيرة من المرونة في تنظيم قائمة المركز المالي. فعلى سبيل المثال لدى الشركات الأوربية تقليد ألا وهو إظهار حقوق الملكية قبل الالتزامات،

وإظهار البنود غير المتداولة قبل البنود المتداولة وإظهار البنود بترتيبها حسب تزايد درجة سيولتها مثال ذلك، المخزون قبل النقد. وتوضح إرشادات التطبيق المصاحبة لمعيار المحاسبة الدولي رقم (1) هذا المدخل. ومع ذلك، فإن الشركات في أمريكا الشمالية لديها تقليد معاكس لهذا. وكلا التقليدان مقبول في ظل المعايير الدولية للتقرير المالي IFRS. ونتناول الأجزاء الثلاثة الأساسية لقائمة المركز المالي:

1/ الأصول:

تعتبر الأصول من العناصر الأساسية في الإطار المفاهيمي للمعايير الدولية للتقرير المالي IFRS، (وعادة ما يتم تبويب الأصول حسب درجة سيولتها "امكانية التحويل الى نقدية بسهولة ودون نقص ملحوظ في القيمة") (حماد، 2006، ص 112)، ولكي يتم تسجيل مبلغ ما كأصل، فإنه يجب أن يفي بتعريف الأصل وأيضاً بمعايير الإثبات والقياس. ويعرف الإطار المفاهيمي الأصل على أنه يحقق تدفقات مستقبلية من المنافع الاقتصادية، ونشأ من معاملات سابقة للمنشأة، وتحت سيطرتها. ولكي يتم الاعتراف بالأصل أو إثباته بقائمة المركز المالي، فإنه يجب أن تكون تدفقات المنافع المستقبلية مرجحاً حدوثها وأن يكون هناك أساس مقبول لقياسها.

وبعد الوفاء بمعايير التعريف والإثبات والقياس للأصل، تكون الخطوة الرابعة هي العرض. وبالإضافة إلى المفهوم العام للأهمية النسبية والذي يؤثر على تجميع الأصول، فقد حدد معيار المحاسبة الدولي (1) مجموعات الأصول التالية على اعتبار أنها ذات طبيعة مختلفة وكافية لضمان فئات منفصلة:

- النقد ومعادلات النقد.
- حسابات المدينين التجاريين وغيرهم.
- الاستثمارات التي تتم المحاسبة عنها باستخدام طريقة حقوق الملكية.
- الأصول المالية بخلاف المبالغ الموضحة في الفقرات الثلاث الأولى.
- المخزون.
- الأصول الحيوية (مثل الأغنام، والماشية، والأشجار).
- العقارات والآلات والمعدات.
- العقارات الاستثمارية.
- الأصول غير الملموسة.
- مبالغ مستحقة للمنشأة عن الضرائب الحالية.
- أصول ضريبية مؤجلة.

وتمثل هذه الفئات التصنيف المقبول في ظل المعايير الدولية للتقرير المالي IFRS، ويمكن عمل تجزئة أفضل تبعاً للظروف لتحقيق هدف توفير معلومات نافعة. فعلى سبيل المثال يمكن تجزئة العقارات والآلات والمعدات إلى "أراضي" و "مباني" و "معدات" خاصة إذا كانت كل فئة تستخدم أساس قياس مختلف، مثل التكلفة التاريخية أو القيمة الجارية.

وتحتاج المنشآت التي تستخدم التصنيف إلى متداولة وغير متداولة في قائمة المركز المالي إلى تحديد أي من الأصول أعلاه وأيها غير متداولة. ويوفر معيار المحاسبة الدولي (1) بالإرشادات التالية في الفقرة (66):

يجب على المنشأة أن تصنف الأصل على أنه متداول عندما:

- تتوقع تحويل الأصل إلى نقد، أو تنوي بيعه أو استخدامه خلال دورة تشغيلها العادية.
- أو تحتفظ بالأصل بشكل رئيسي بغرض التجارة.
- أو تتوقع تحويل الأصل إلى نقد خلال مدة (12) شهراً بعد فترة التقرير.
- أو يكون الأصل نقداً أو معادلاً للنقد، ما لم يكن خاضعاً لقيود على استبداله أو استخدامه لتسوية التزام لمدة (12) شهراً على الأقل بعد فترة التقرير.

ويجب على المنشأة أن تصنف جميع الأصول الأخرى على أنها أصول غير متداولة.

2/ الالتزامات:

انعكاساً لتعريف الأصل، فإن الالتزام يمثل تعهداً حالياً ناتجاً عن معاملات سابقة تتضمن تدفقات خارجة مستقبلية بموارد اقتصادية. ومشابهاً للأصل، فإنه إذا كانت التدفقات المستقبلية الخارجة مرجحة الحدوث ويمكن قياسها بدرجة معقولة، فإن المنشأة تثبت الالتزام بقائمة المركز المالي. ومشابهاً للأصول أيضاً، فإنه بمجرد أن تقرر المنشأة بأن البند يجب التقرير عنه كالتزام، فإنها تحتاج إلى تحديد كيفية عرض البند، وأين يتم إظهاره في قائمة المركز المالي.

- وتتطلب المعايير الدولية للتقرير المالي كحد أدنى الفئات التالية للالتزامات:
- حسابات الدائنين التجاريين وغيرهم.
- المخصصات (على سبيل المثال، التزامات الضمان، منافع المعاشات، تكاليف الهيكلة).
- التزامات مالية بخلاف المذكورة أعلاه.
- التزامات عن الضرائب الحالية.
- التزامات عن الضرائب المؤجلة.

وإذا استخدمت المنشأة التصنيف إلى متداولة وغير متداولة في قائمة المركز المالي، فإنها يجب أن تصنف الالتزام على أنه متداول باستخدام الإرشاد التالي بمعيار المحاسبة الدولي (1) وتحديداً الفقرة (69):

يجب على المنشأة أن تصنف الالتزام على أنه متداول عندما:

- تتوقع أن تسوي الالتزام خلال دورة تشغيلها العادية.
- أو تحتفظ بالالتزام بشكل رئيسي بغرض التجارة.
- أو يكون الالتزام واجب التسوية خلال (12) بعد فترة التقرير المالي.
- أو ليس لديها حق في أن تؤجل تسوية الالتزام لمدة (12) شهر بعد فترة التقرير.

ويجب على المنشأة أن تصنف جميع الالتزامات الأخرى على أنها غير متداولة.

3/ حقوق الملكية:

في ظل نظام القيد المزدوج، تكون حقوق الملكية هي المبلغ المتبقي بعد طرح إجمالي الالتزامات من إجمالي الأصول. وبغض النظر عن طبيعتها كمبلغ متبقي، ويمكن تصنيف حقوق الملكية إلى مكونات منفصلة ومتعددة والتي تختلف بدرجة كبيرة في طبيعتها:

- رأس المال المساهم به.
- الأرباح المبقاة.
- الاحتياطات.
- الحصة غير المسيطرة.

وتنشأ الاحتياطات من عدد من المصادر مثل إعادة تقويم الأراضي. ويتعلق البند الأخير بالشركات التابعة والتي لا تمتلكها المنشأة بالكامل. ورغم أن معيار المحاسبة الدولي رقم (1) لم يتطلب تحديداً فصل البنود الثلاثة الأولى في قائمة المركز المالي، إلا أن الشركات في الممارسة العملية يدرجونهم كبنود منفصلة لاختلاف طبيعة كل منهم بدرجة كبيرة. إذ يجب أن يكون واضحاً اختلاف الأرباح المبقاة عن رأس المال الذي ساهم به الملاك.

ويظهر الجدول رقم (1) قائمة المركز المالي معدة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية لشركة افتراضية، وكذلك الأرقام افتراضية.

جدول (1)

الشكل العام لقائمة المركز المالي

بآلاف الدولارات	2016م	2015م
الأصول المتداولة:		
النقد ومعادلات النقد	1,215	11,405
حسابات المدينين التجاريين وغيرهم	15,820	13,600
المخزون	8,180	7,230
	25,215	32,235
الأصول غير المتداولة:		
الاستثمارات المحتفظ بها للبيع	3,620	3,200
الاستثمارات في شركات شقيقة	5,500	5,000
أصول حيوية	22,000	20,000
العقارات والآلات والمعدات	34,000	30,500
الأصول غير الملموسة	1	1
ضرائب دخل مؤجلة	27	24

	65,148	58,725
أصول محتفظ بها للبيع (عمليات غير مستمرة)	0	2,630
إجمالي الأصول	90,363	93,590
الالتزامات المتداولة:		
حسابات الدائنين التجاريين وغيرهم	10,700	9,450
مخصصات الضمان	90	80
ضرائب واجبة السداد	280	250
الجزء المتداول من التزامات الإيجار التمويلي	370	340
الجزء المتداول من الدين طويل الأجل	10,000	8,000
	21,440	18,120
الالتزامات غير المتداولة:		
التزامات الإيجار التمويلي	2,480	2,850
ديون طويلة الأجل	20,000	30,000
ضرائب دخل مؤجلة	3,720	3,190
منافع تقاعد الموظفين	1,470	1,350
	27,670	37,390
التزامات عن عمليات غير مستمرة	0	1,440
إجمالي الالتزامات	49,110	56,950
حقوق الملكية:		
رأس مال الأسهم (1،000.000 سهم مصدر وقائم)	15,000	13,000
احتياطيات	660	240
أرباح متبقاه	25,593	23,400
إجمالي حقوق الملكية	41,253	36,640
إجمالي الالتزامات وحقوق الملكية	90,363	93,590

المصدر: (لو، 2017، ص 251).

2-قائمة التغيرات في حقوق الملكية:

يعتبر أحد أهداف القوائم المالية هو تقديم معلومات عن التغيرات في المركز المالي. وتهدف قائمة التغيرات في حقوق الملكية إلى تحقيق هذا الهدف بتحديد أسباب التغير في إجمالي حقوق الملكية ومكوناته في نهاية الفترة عن بدايتها.

ويوجد ثلاثة مكونات لحقوق الملكية، وهي:

أ/ رأس المال المساهم به.

ب/ الأرباح المبقاة.

ج/ الاحتياطيات.

وهناك خمس فئات من المعاملات والتي تفسر التغير في المكونات الثلاثة لحقوق الملكية وهي: الربح أو الخسارة، الدخل الشامل الآخر، التوزيعات، معاملات رأس المال، تأثيرات التغيرات في السياسات المحاسبية وتصحيح الأخطاء.

ويعد الدخل الشامل الآخر حديثاً نسبياً، حيث تم إدراجه في المعايير الدولية للتقرير المالي في عام 2008م. وتوجد حالياً بنود قليلة جداً والمؤهلة لاعتبارها ضمن الدخل الشامل الآخر. وتعكس هذه البنود بصفة عامة، التغيرات في القيمة والتي لم تتحقق بعد من خلال المعاملات. فعلى سبيل المثال ينشأ الدخل الشامل الآخر من التغيرات في الاستثمارات قبل تاريخ البيع وذلك عند تصنيف الاستثمارات على أنها "قيمة عادلة من خلال الدخل الشامل الآخر" فالاستثمار في سندات ذات قيمة $25,000 والتي ارتفعت قيمتها إلى $27,000 في تاريخ قائمة المركز المالي، سوف ينتج عنه مكاسب غير محققة $2,000 يتم إظهارها ضمن الدخل الشامل الآخر.

ويظهر الجدول رقم (2) قائمة التغيرات في حقوق الملكية لشركة افتراضية، وكذلك الأرقام افتراضية.

الجدول (2)

الشكل العام لقائمة التغيرات في حقوق الملكية

بيان	2016م				2015م
بآلاف الدولارات	رأس المال	الدخل الشامل الآخر	الأرباح المبقاة	الإجمالي	الإجمالي
الربح عن السنة			2,393	2,393	1,386
الدخل الشامل الآخر، مكاسب أوراق مالية	--	420	--	420	240
إجمالي الدخل الشامل الآخر		420	2,393	2,813	1,626
الأسهم العادية المصدرة	2,000	--	--	2,000	--
التوزيعات المعلنة	--	--	(200)	(200)	(200)
صافي التغير في حقوق الملكية	2,000	420	2,193	4,613	1,426
الرصيد في 1/1	13.000	240	23.400	36.640	35.214
الرصيد في 12/31	15,000	660	25,593	41,253	36,640

المصدر: (لو، 2017، ص 252)

ويلاحظ من الجدول أعلاه أن قائمة التغيرات في حقوق الملكية تهدف إلى تحديد رصيد حقوق الملكية في نهاية الفترة مع بيان أثر التغيرات التي طرأت على حقوق الملكية خلال الفترة المحاسبية، ويلاحظ أيضاً أن صافي التغير في حقوق الملكية خلال العام تم التوصل إليه في القائمة من خلال إضافة كل من الربح السنوي والدخل الشامل الآخر المتمثل في مكاسب الأوراق المالية وقيمة الأسهم العادية المصدرة خلال العام مخصوماً منها التوزيعات المعلنة خلال العام، ويمثل رصيد حقوق الملكية في نهاية الفترة حاصل جمع صافي التغير في حقوق الملكية مضافاً إليه رصيد حقوق الملكية أول الفترة.

4/ قائمة الدخل الشامل:

يعتبر الدخل الشامل عن الفترة مقياساً للعائد على رأس المال، ومن ثم توفر قائمة الدخل الشامل مقياساً للأداء والذي يمثل أحد أهداف القوائم المالية وفقاً لإطار المعايير الدولية للتقرير المالي. ويوضح معيار المحاسبة الدولي رقم (1) من خلال الفقرة (82) الحد الأدنى للبنود بقائمة الدخل الشامل كما يلي (لو، 2017، ص 252):

أ/ الإيراد.

ب/ تكاليف التشغيل.

ج/ تكاليف التمويل.

د/ النصيب من ربح أو خسارة المنشآت الزميلة.

هـ/ مصروف الضريبة.

و/ الربح أو الخسارة (صافي الدخل).

ز/ الدخل الشامل الآخر.

ح/ إجمالي الدخل الشامل.

ويكون للمنشآت حق اختيار عرض البنود السبعة الواردة أعلاه بإحدى طريقتين: تتمثل الطريقة الأولى في استخدام قائمة دخل واحدة للدخل الشامل، بينما تعتمد الطريقة الثانية على تقسيم المعلومات إلى جزئيين: قائمة دخل تشمل البنود من (1) إلى (5)، وقائمة للدخل الشامل والتي تشمل البنود من (5) إلى (7). وبالتالي يعتبر العنوان المسمى (قائمة الدخل الشامل) مضللاً إلى حدا ما، حيث أنه يمكن أن يشير إلى قائمة فردية تتضمن البنود من (1) إلى (7) أو القائمة المنفصلة التي تتضمن فقط البنود من (5) إلى (7).

ولا يتطلب معيار المحاسبة (1) بالتحديد البند (مصروفات التشغيل) الظاهر في الشكل أعلاه بدون رقم. ومع ذلك يتضمن المتطلب الخاص بإظهار الربح أو الخسارة مبلغاً لمصروفات التشغيل. بالإضافة إلى ذلك يوصي معيار المحاسبة الدولي (1) الفقرة (99) بتضمين قائمة الدخل تحليل لمصروفات التشغيل، رغم أن هذه المعلومة قد يتم عرضها في الإيضاحات. ويجب أن يصنف تحليل المصروفات تلك وفقاً لطبيعتها أو وظيفتها.

أ/ **ترتبط طبيعة** المصروف بمصدر المصروف (الاستهلاك يكون من الآلات، تكلفة العمالة من الموظفين، تكلفة المواد الخام، أو الوسائل الأخرى للإنتاج).

ب/ تشير الوظيفة إلى الاستخدام الذي وضع فيه المصروف (تكلفة المبيعات، أنشطة التوزيع، والإدارة وغيرها).

ويجب على المنشآت التي تختار الخيار الأخير أن توفر معلومات عن طبيعة المصروفات، والإفصاح على الأقل عن مصروفات منافع الموظفين، الاستهلاك، والإطفاء. بعبارة أخرى، تكون المعلومات عن طبيعة المصروفات إجبارية ولكن المعلومات عن وظيفتها اختيارية.

ويظهر في الشكل رقم(3)، تصنيف المصروفات على أساس الوظيفة، ويظهر الإفصاح على أساس طبيعة المصروفات كإفصاح منفصل في أدنى الشكل.

ويوضح الشكل رقم (3) أيضاً القائمة المالية متعددة الخطوات، لان قائمة الدخل الشامل تتضمن إجماليات فرعية مثل إجمالي الربح والربح التشغيلي. وتعد مثل هذه الإجماليات الفرعية اختيارية. ويمكن للمنشآت اختيار استخدام القائمة ذات الخطوة الواحدة والتي تستبعد مثل هذه الإجماليات الفرعية، حيث يكون الإجمالي المطلوب هو كل من صافي الدخل والدخل الشامل.

وبالنسبة لكثير من المنشآت قد لا يكون الربح للمنشأة ككل ذو فائدة لمالك لديه 500 سهم من إجمالي 50 مليون سهم، ولمساعدة الملاك للحكم على أداء المنشأة، تتطلب المعايير الدولية للتقرير المالي الإفصاح عن ربحية السهم، سواء في صلب قائمة الدخل الشامل أو في الإيضاحات. ويظهر الجدول رقم (3) قائمة الدخل الشامل لشركة افتراضية، وكذلك الأرقام افتراضية

الجدول (3)

الشكل العام لقائمة قائمة الدخل الشامل

بآلاف الدولارات	2016	2015
الإيرادات	15800	13600
تكلفة البضاعة المباعة	(8000)	(7000)
إجمالي الربح	7800	6600
مصاريف التسليم	(751)	(649)
مصاريف إدارية	(1357)	(1246)
الربح التشغيلي	5692	4705
مصروف الفائدة	(2850)	(3450)
الدخل من الشركات الزميلة	500	550
الربح قبل الضريبة	3342	1805
ضريبة الدخل	(1003)	(542)
الربح من العمليات المستمرة	2339	1263
الدخل من العمليات غير المستمرة	54	123

الربح عن السنة	2393	1386
صافي المكاسب من الأوراق المالية	420	240
الدخل الشامل الإجمالي	2813	1626
الأرباح الأساسية للسهم:		
العمليات المستمرة	2.34	1.26
الأرباح عن السنة	2.39	1.39
الأرباح المخفضة للسهم:		
العمليات المستمرة	2.34	1.26
الأرباح عن السنة	2.39	1.39
المصروفات التشغيلية حسب طبيعتها:		
المواد الخام المستخدمة	2630	2310
منافع الموظفين	3458	2913
استهلاك العقارات والآلات والمعدات	3400	3050
أخرى	620	622
	10108	8895

المصدر: (لو، 2017، ص 254)

ويلاحظ من الجدول (3) أن صافي الربح السنوي يتم التوصل إليه من خلال عدة مراحل: المرحلة الأولى تحديد الربح التشغيلي ويتم ذلك من خلال خصم تكلفة البضاعة المباعة ومصروفات التشغيل حسب وظيفتها من صافي المبيعات. والمرحلة الثانية تحديد الدخل الشامل الإجمالي ويتم ذلك من خلال خصم كل من مصروف الفائدة وضريبة الدخل من الربح التشغيلي، وإضافة كل من الدخل من الشركات الزميلة والربح من العمليات المستمرة والدخل من العمليات غير المستمرة للربح التشغيلي. ويلاحظ أيضاً الإفصاح عن الأرباح الأساسية للسهم ومصروفات التشغيل حسب طبيعتها في نهاية القائمة.

5/ قائمة التدفقات النقدية:

يعتبر صافي الدخل مقياساً حيث أنه يقيس الأداء المالي للشركة. كما تعد مقدرة الشركة على توليد نقد لها أمر في غاية الأهمية، وذلك لأن النقد في النهاية – وليس الدخل – هو الذي يستخدم في السداد للموظفين والدائنين والمستثمرين. وتعد قوائم الدخل وفقاً لأساس الاستحقاق، وبالتالي نادراً ما يتساوى صافي الدخل مع التغير في النقد خلال الفترة.

ولتقديم معلومات نافعة لمتخذي القرارات، يتطلب معيار المحاسبة الدولي رقم (1) من الشركات إظهار التدفقات النقدية الداخلة والخارجة باستخدام تصنيفات نمطية: تشغيلية واستثمارية، وتمويلية.

وكذلك أن تقدم قائمة التدفقات النقدية معلومات عن سبب اختلاف التغير في النقد خلال الفترة عن صافي الدخل الذي تم التقرير عنه.

وتعد قائمة التدفقات النقدية ذات فائدة في تقييم سيولة الشركة، أي مدى مقدرتها على توليد نقد كاف لمقابلة التزاماتها عند استحقاقها. ويصنف معيار المحاسبة الدولي رقم (7) التدفقات النقدية إلى ثلاث مجموعات، هي (لو، 2017م):

أ/ الأنشطة التشغيلية: هي الأنشطة الرئيسية لتحقيق الإيرادات بالمنشأة، وأيضاً الأنشطة الأخرى التي لا تعد من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية، وتعطي انطباعاً مهماً عن مقدرة الشركة على توليد نقد كاف للمحافظة على عمليات المنشأة، وسداد القروض، والقيام باستثمارات جديدة دون الحاجة لترتيبات تتعلق بالتمويل الخارجي

ب/ الأنشطة الاستثمارية: تتمثل الأنشطة الاستثمارية في اقتناء والتخلص من الأصول الثابتة والاستثمارات التي لا تتضمنها معادلات النقد. ويوجد مكونان مختلفان للأنشطة الاستثمارية هما: اقتناء والتخلص من الأصول الثابتة، بالإضافة إلى شراء وإعادة بيع الأصول المالية الخاصة بالديون(سندات)، وحقوق الملكية (أسهم).

ج/ الأنشطة التمويلية: تنطوي الأنشطة التمويلية على إثبات التدفقات النقدية المرتبطة بإصدار والتخلص من سندات الديون وحقوق الملكية. والأنشطة التمويلية هي تلك الأنشطة التي ينتج عنها تغييرات في حجم ومكونات حقوق الملكية المساهم بها والديون بالنسبة للمنشأة. ويظهر الجدول رقم (4) قائمة التدفقات النقدية لشركة افتراضية، وكذلك الأرقام افتراضية

الجدول (4)

الشكل العام لقائمة التدفقات النقدية

بآلاف الدولارات	2016	2015
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية:		
الربح من العمليات المستمرة قبل الضريبة	3,342	1,805
الربح من العمليات المستمرة قبل الضريبة	77	176
الربح قبل الضريبة	3,419	1,981
البنود غير النقدية:		
استهلاك العقارات والآلات والمعدات	3,400	3,050
الدخل من الشركات الزميلة	(500)	(550)
مصروف الفائدة	2,850	3,450
الزيادة في الالتزام عن منافع الموظفين	120	140
تعديلات رأس المال العامل:		

(الزيادة/النقص) في حسابات المدينين	(2,220)	(1,050)
(الزيادة/النقص) في المخزون	(950)	(682)
(الزيادة/النقص) في الدائنين	1,250	470
(الزيادة/النقص) في مخصص الضمان	10	0
ضرائب الدخل المسددة	(469)	(244)
صافي النقد من أو المستخدم في الأنشطة التشغيلية	6.910	6.565
التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية:		
المتحصلات من صافي الأصول المحتفظ بها للبيع	1,190	0
شراء عقارات وآلات ومعدات	(6900)	0
استثمارات في مزارع	(2,000)	(1,500)
صافي النقد من أو المستخدم في الأنشطة الاستثمارية	(7,710)	(1,500)
التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية:		
سداد التزامات الإيجار التمويلي	(340)	(320)
سداد الديون طويلة الأجل	(8000)	(6000)
المتحصلات من إصدار أسهم عادية	2,000	0
الفائدة المسددة	(2,850)	(3,450)
التوزيعات المسددة	(200)	(200)
صافي النقد من أو المستخدم في الأنشطة التمويلية	(9,390)	(9,970)
صافي (الزيادة/النقص) في النقد ومعادلات النقد	(10,190)	(4,905)
النقد ومعادلات النقد في 1/1	11,405	16.310
النقد ومعادلات النقد في 12/31	1.215	11.405

المصدر: (لو، 2017، ص 255)

ويلاحظ من الشكل أعلاه أن رصيد النقد ومعادلات النقد في نهاية الفترة يتم الحصول عليه من خلال إضافة صافي النقد من أو المستخدم في الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية لرصيد النقد ومعادلات النقد في بداية الفترة.

6/ الإفصاح عن الإيضاحات:

تعتبر الإفصاح عن الإيضاح جزءاً هاماً ومكملاً للقوائم المالية. وحتى في حالة الشركات ذات الحجم المعتدل فإن الإيضاحات تمثل جزءاً كبيراً من القوائم المالية من حيث عدد الصفحات.

ويقدم معيار المحاسبة الدولي رقم (1) متطلبات عامة تشمل الآتي:

أ/ بيان بالالتزام بالمعايير الدولية للتقرير المالي.

ب/ ملخص بالسياسات المحاسبية المهمة متضمنة أسس القياس المستخدمة في إعداد القوائم المالية.

ج/ الإفصاح المطلوب بواسطة معايير معينة ضمن المعايير الدولية للتقرير المالي.

د/ إفصاح ملائم لفهم البنود الظاهرة في صلب القوائم المالية الأربع.

ويتطلب معيار المحاسبة الدولي رقم (1) أيضاً إشارات مرجعية للبنود في صلب القوائم المالية وما يرتبط بها من الإيضاحات المفصح عنها.

7/ الأرقام المقارنة:

تعتبر القابلية للمقارنة خاصية نوعية هامة تدعم من منفعة المعلومات المالية. ولكي يتم مساعدة المستخدمين على تحديد الاتجاهات بشركة معينة، يتطلب معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض معلومات مقارنة للفترة السابقة المناسبة. ولكي تكون المقارنات ذات معنى يتطلب الأمر قياس البنود والتقرير عنها وفقاً لنفس الأسس على مر الزمن.

8/ الطلب على معلومات القوائم المالية:

(ينشأ الطلب على القوائم المالية من العديد من الأطراف المختلفة، ولدى كل طرف اهتمامه الخاص، ومن غير المرجح أن تتفق جميع الأطراف بالإجماع على أهمية البنود التي تفصح عنها الشركات، وعند التنبؤ بالمعلومات المطلوبة من قبل الأطراف المختلفة تعد المصالح الذاتية أحد الاعتبارات المهمة) (كاجيجي و فال، 2013، ص 124)

وتعتبر معلومات القوائم المالية هي مجموعة جزئية فقط من المعلومات التي تطلبها الأطراف المختلفة، ومن أمثلة المعلومات الأخرى المطلوبة هي عقود الإدارة، وأنواع برامج تدريب الموظفين، والأصول المقدمة كضمان للقروض المصرفية.

وتلعب معلومات القوائم المالية العديد من الأدوار، أحداهما هو تعديل القرارات بشأن عدم التأكد من القرارات الاستثمارية والائتمانية، وأيضاً قد تشكل أساساً تتم كتابة العقود بناء عليه كما أنها في العديد من الحالات تلعب أدواراً متعددة في ذات الوقت.

وتناولت الباحثة في هذا المبحث مفهوم التقارير المالية والمستفيدين منها وأهدافها والعوامل المؤثرة فيها، بالإضافة إلى هيكل التقارير المالية والعلاقات بينها وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

ثالثاً: جودة المعلومات المحاسبية:

يمكن النظر للمحاسبة على أنها نظام للمعلومات يساهم مع بقية أنظمة المعلومات الأخرى لدى المنشأة في توفير المعلومات التي تحتاجها إدارة المنشأة لغايات التخطيط والرقابة والتنسيق واتخاذ القرارات كما يساهم في توفير بعض المعلومات التي تحتاجها والمقرضين والمحللين الماليين وغيرهم وكأي نظام معلوماتي لابد من وجود مدخلات لهذا النظام ومعالجة ومخرجات ويستمد النظام المحاسبي مدخلاته من العمليات المالية وغير المالية داخل المنظمة وخارجها ثم يقوم بمعالجتها بطرق متعددة تختلف باختلاف الغاية من البيانات وطبيعة مستخدمي البيانات والمنشاة ذات العلاقة ويتم تقديم مخرجات نظام المعلومات المحاسبية بأشكال

مختلفة تتخذ في معظم الحالات تقارير مالية وغير المالية منتظمة وغير منتظمة (أبو نصار و الظاهر، 2007، ص 86).

لقد أصبحت المعلومات في العصر الحاضر سلعة ذات قيمة وفائدة للعديد من الأطراف داخل وخارج المنشأة حتى أن نجاح أو فشل بعض المؤسسات يتحدد بناء على طبيعة المعلومات المتوفرة لها ودقة هذه المعلومات كما أصبح هناك مؤسسات متخصصة في توفير بيانات ومعلومات لذوي العلاقة كما تطورت وسائل نقل المعلومات وتوصليها لمستخدميها فظهر التلفاكس والانترنت وغيرها.

لقد أدرك المحاسبون التطور السريع على تكنولوجيا المعلومات والحاجة الماسة لها من قبل العديد من الأطراف مما دفعهم إلى إيجاد تخصصات دقيقة للمحاسبة يخدم كل منها فئة وغاية محددة فهناك على سبيل المثال لا الحصر المحاسبة المالية والمحاسبة الإدارية ومحاسبة التكاليف ومحاسبة الضرائب ونظم المعلومات المحاسبية.

نظراً لذلك فان المعلومات الجيدة هي تلك المعلومات الأكثر فائدة في مجالات ترشيد القرارات وأن مقدار ونوع المعلومات التي تقدم للأطراف المستخدمين سواء الداخلين أو الخارجين التي تمكنهم من اتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة يجب أن تتسم هذه المعلومات بخصائص نوعية تسهل عملية اتخاذ القرارات فالمعلومات يجب أن تكون شاملة أي أن تغطي جميع جوانب موضوع القرار فكلما توفرت المعلومات زادت المعرفة وقلت الشكوك وثم أن تكون المعلومات دقيقة وواضحة وموجزة كما يجب أن تكون المعلومات حديثة ويقصد بالحداثة أن تعبر المعلومات المقدمة عن أخر ما يتوفر من بيانات حول الموضوع وأن العمر الزمني للبيانات التي استخلصت منها هذه المعلومات اصغر ما يكون بحيث تعكس الوضع كما هو في اللحظة التي طلبت فيها فكلما صغر عمر المعلومات كانت حديثة وقدمت لمستخدميها ما يفيد في اتخاذ قرارات تتسم بالدقة ويجب أن تكون المعلومات ذات علاقة بالموضوع إذا توفر فيها الإجابة على التساؤلات التي تدور في ذهن مستقبلها فكلما توثقت الصلة ما بين المعلومات والموضوع المقدمة من أجله زادت جودة المعلومات ولعل هذه الأهمية للمعلومات هي التي دفعت مجلس معايير المحاسبة في الولايات المتحدة الأمريكية إلي إصدار قائمة بعنوان معايير جودة المعلومات المحاسبية التي أوضح فيها الخصائص التي إذا ما توفرت في المعلومات فإنها تعتبر أكثر نفعا وفائدة من غيرها لاتخاذ القرارات وهذه الخصائص هي الملائمة والموثوقية ونجد أن مستوي جودة المعلومات والاستفادة منها لا يعتمد فقط على الخصائص الأساسية والثانوية للمعلومات المحاسبية المتوفرة بل يعتمد أيضا على خصائص تتعلق بالمستفيد منها أو متخذ القرار الذي يعتمد عليها في ترشيد قراراته أي مقدرته على تحليل المعلومات ومستوي الفهم والإدراك المتوفر لديه.

ونلاحظ أن نظام المعلومات المحاسبية يعتبر أحد المكونات الأساسية لنظام المعلومات الإدارية فان الفرق بينهما ينحصر في أن الأول يختص بالبيانات والمعلومات المحاسبية بينما يختص الثاني بكافة البيانات والمعلومات التي تؤثر على نشاط المنشأة.

إن النظرة الحديثة لنظم المعلومات المحاسبية تؤكد انه نظام متكامل ومتماسك. ويقوم على خدمة نوعين رئيسيين من مستخدمي المعلومات التي يصدرها النظام (الدهراوي ك.، 2002، ص 121)

1-مستخدمون خارجيون:

أي يقع عملهم واهتمامهم خارج المنشأة، وهذا النوع يضم ملاك المشروع (مثل المساهمين بالنسبة لشركات المساهمة، والشركات في شركات التضامن والشعب بصفة عامة بالنسبة للمنظمات الحكومية)، ومقرضون (مثل الموردون، البنوك وأصحاب السندات) والأسواق التي تبيع فيها المنشأة سلعها أو خدماتها والتي تشتري منها عوامل إنتاجها (مثل أسواق المواد الخام) والهيئات الرقابية (مثل ديوان المحاسبة) والمؤسسات التي ينتمي إليها أعضاء المنشأة (مثل المؤسسات العمالية والحرفية والمنظمات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية على اختلاف أنواعها).

2-مستخدمون داخليون:

هم الذين يقع عملهم واهتمامهم الرئيسي داخل المنشأة أي هم الأعضاء المديرون والمنفذون في المنشأة.

بناءً على ذلك يمكن تقسيم نظام المعلومات المحاسبية في أي منشأة إلى نظاميين فرعيين لكل منهما مجال اختصاص معين.

يمكن تلخيص الهدف الأساسي من نظام المعلومات المحاسبية في توفير المعلومات المناسبة لمساعدة الإدارة في اتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة ونقصد بالمعلومات والبيانات التي خضعت للتحليل والتمحيص بناءً على مبادئ وطرق علمية. والمعلومات المناسبة هي تلك التي تطابق احتياجات الإدارة في اتخاذ القرارات، ولذلك يجب أن يسبقها دراسة لطبيعة القرارات التي تسعى الإدارة لاتخاذها، والمعلومات المناسبة أيضاً هي التي تصل إلى الإدارة في الوقت المناسب لاتخاذ القرار أي قبل اختيار القرار بفترة كافية، وإذا وصلت هذه المعلومات بعد اتخاذ القرار فإنها تصبح عديمة الفائدة. وبذلك إذا أردنا أن نقيم المعلومات الصادرة من نظام المحاسبة الإدارية بمعنى أن تحدد قيمتها كأي سلعة فأننا نجد أن هذه القيمة تتوقف على عنصرين، العنصر الأول الوقت الذي تصل فيه المعلومات بالنسبة لوقت اتخاذ القرار، والعنصر الثاني مدى نجاح المعلومات في تخفيض حالة عدم التأكد عند متخذ القرار.

يهدف نظام المعلومات المحاسبية إلى توفير المعلومات المناسبة لمساعدة الإدارة على اتخاذ القرارات الرشيدة فماذا نقصد بالرشاد هنا؟ القرارات الرشيدة هي تلك التي تحقق أهداف المنشأة بكفاءة. ويقصد بالكفاءة أن تكون المخرجات أكبر من المدخلات التي ساهمت في تحقيقها. إن ربط الرشاد بالكفاءة في تحقيق الأهداف ناتج من أن أهداف المنشآت ليست متماثلة بمعنى أن تحقيق أقصى الأرباح ليس هو الهدف الوحيد لكافة المنشآت فهناك منشآت أو مؤسسات لا تهدف للربح. فالمؤسسة الحكومية تهتم بتقديم الخدمة التي يحتاجها أفراد الشعب على مستوى معين وهذا هو هدفها. والجمعيات الخيرية تتكون لتحقيق أهداف نبيلة من نوع آخر. ونجاح المؤسسة يقاس بمدى تحقيق الأهداف العامة المحددة سواء كانت هذه الأهداف اقتصادية أو غير اقتصادية (أبو حشيش، 2005، ص 93) وبناءً على ذلك فيمكن تبويب المعلومات التي يوفرها نظام معلومات المحاسبة الإدارية لمساعدة الإدارة على اتخاذ القرارات الرشيدة والأغراض التي تخدمها هذه المعلومات في الآتي:

أ- معلومات لقياس أداء الوحدات الإدارية للمنشأة، وكذلك لقياس أداء أفرادها ويتحقق ذلك عن طريق وسائل تسجيل وتبويب البيانات الخاصة بنشاط كل وحدة إدارية أو فرد سواء كانت هذه البيانات فعلية أو تقديرية.

ب- معلومات لتنبيه الإدارة من الانحرافات عن الخطط الموضوعة مثل تقارير الاستثناء حتى تتخذ القرارات التصحيحية اللازمة.

ج- معلومات لحل المشاكل الإدارية ذات الطبيعة الخاصة ويحتاج ذلك إلى تحليل خاص يناسب كل مشكلة، ومما سبق يتضح لنا مدى أهمية المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات.

رابعاً: خصائص جودة المعلومات المحاسبية:

تحدد مفاهيم جودة المعلومات الخصائص التي تتصف بها المعلومات المحاسبية المفيدة أو القواعد الأساسية الواجب استخدامها لتقييم نوعية المعلومات المحاسبية. ويؤدي تحديد هذه المفاهيم إلى مساعدة المسئولين عند وضع المعايير المحاسبية، كما تساعد المسئولين عند إعداد القوائم المالية في تقييم المعلومات المحاسبية التي تنتج من تطبيق طرق محاسبية بديلة، وفي التمييز بين ما يعتبر إيضاحاً ضرورياً وما لا يعتبر كذلك. ويجب تقييم فائدة المعلومات المحاسبية على أساس أهداف القوائم المالية التي يرتكز فيها الاهتمام على مساعدة المستفيدين الخارجيين الرئيسيين في اتخاذ القرارات التي تتعلق بالمنشآت.

يجب أن يوجه المحاسبون اهتمامهم إلى هؤلاء المستفيدين كما يجب أن تتجه عنايتهم إلى إعداد التقارير المالية التي تساعدهم في اتخاذ قراراتهم.

ويؤدي التركيز على أهمية القوائم المالية كمصدر أساسي من مصادر المعلومات المفيدة لاتخاذ القرارات إلى قاعدة عامة لتقييم الطرق المحاسبية البديلة والاختيار من بين الأساليب المتاحة للإفصاح. وطالما أن هناك مجالاً للمفاضلة بين طرق المحاسبة وأساليب الإفصاح فانه يجب اختيار طريقة المحاسبة أو أسلوب الإفصاح الذي يتيح أعظم المعلومات فائدة لمساعدة المستفيدين الخارجيين الرئيسيين على اتخاذ قراراتهم (الدهراوي، 2002، ص 122)

ترتبط فاعلية ونجاح أي نظام للمعلومات بدرجة تأثيره على أداء الإدارة العليا لوظائفها المركزية في التخطيط والرقابة وتقييم الأداء ويتمثل هذا التأثير فيما يقدمه هذا النظام من بيانات ومعلومات ملائمة عن البدائل المتاحة أمام متخذي القرارات بحل المشاكل القائمة والمستقبلة لتحقيق الأهداف المطلوبة.

لذا فان إتباع أسلوب أو منهج علمي سليم للحصول على هذه المعلومات وتنظيم عملية استخدامها يعد من أولى واهم واجبات الإدارة العامة الحديثة لترشيد قراراتها خاصة عندما تواجه هذه الإدارة كماً هائلاً من البيانات والمعلومات عن شتى مجالات العمل اليومي وهو ما يسمى حديثاً بمنهج نظم المعلومات.

لا يعتبر مجرد إسداء النصح باختيار طريقة المعالجة المحاسبية أو أسلوب الإفصاح على أساس منفعة المعلومات الناتجة في اتخاذ القرارات إرشاداً كافياً لمن يتحملون مسئولية ذلك الاختيار، وإنما يجب تحديد وتعريف الخصائص التي تجعل هذه المعلومات مفيدة في اتخاذ القرارات.

1-مفاهيم جودة المعلومات:

يقصد بمفاهيم جودة المعلومات، الخصائص الرئيسية التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة، وهي خاصيتين أساسيتين -ويندرج تحت كل واحدة منهما خصائص ثانوية -هما:

أ-ملائمة المعلومات، وخصائصها الثانوية:

i- القيمة التنبؤية للمعلومات.

ii- القدرة على التقييم الارتدادي، أي التغذية العكسية للقرارات السابقة.

iii- التوقيت المناسب للمعلومات.

ب-الموثوقية أو مصداقية المعلومات، وخصائصها الثانوية:

i- القابلية للتحقق أي التثبت من سلامة وموضوعية المعلومات.

ii- الحياد وعدم التحيز في القياس والإفصاح.

iii- الصدق في التعبير أي الصدق في تمثيل الظواهر والأحداث.

من تفاعل أو تداخل الخاصيتين الأساسيتين، الملائمة والموثوقية، ينتج أن المعلومات المحاسبية يجب أن تتصف بقابليتها للمقارنة وما يتطلبه ذلك من الثبات في تطبيق الطرائق والأساليب المحاسبية من دورة مالية لأخرى.

سيتم شرح كل خاصية من خصائص المعلومات المحاسبية على حدا ومدى ضرورة توافر هذه الخصائص في المعلومات المحاسبية لمتخذي القرارات، ولكن قبل ذلك لابد من تحديد أغراض الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

2-أغراض الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية:

لماذا تحديد الخصائص النوعية للمعلومات؟ وما هو الغرض؟

إن تعدد طرائق وأساليب القياس والإفصاح المحاسبي يتطلب معياراً لتقييم البدائل المتعددة واختيار الأفضل بينها فمثلاً هل ستند تقريرنا وتقديم المعلومات في القوائم المالية إلى التكلفة التاريخية أم إلى القيمة الجارية؟ هل نقرر عن الشركات المندمجة بصورة مجمعة في تقرير واحد أم نعتبر تلك الشركات منفصلة لأغراض التقرير المالي؟ هل تعالج تكاليف الاستكشاف في شركات البترول وفق طريقة التكلفة الكلية أو وفق طريقة الجهود الناجحة؟ متى يجب الاعتراف بتكاليف البحث والتطوير كمصروف ومتى يجب الاعتراف بها كأصل؟

إن الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية سوف تكون ذات فائدة كبيرة في الإجابة عن تلك الأسئلة واختيار البديل الأكثر نفعاً.

من ناحية ثانية فان الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية سوف تكون ذات فائدة كبيرة أيضاً للجهات المسئولة عن وضع المعايير المناسبة مثل FASB والجهات المسئولة عن إعداد التقارير المالية مثل

المحاسب والمراجع الخارجي وذلك في مجال تقييم نوعية المعلومات التي تنتج من تطبيق الطرائق والأساليب المحاسبية البديلة.

3-الخصائص النوعية للمعلومات:

(يعد البيان رقم 2 الصادر عم مجلس معايير المحاسبة المالية FASB عام 1980م بعنوان الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الدراسة الأكثر شمولية وأهمية، والذي يمكن الاعتماد عليه لزيادة منفعة وفاعلية المعلومات المحاسبية لكافة منسوبيها، فقد اعتمد FASB على مجموعة دراسات سابقة رائدة في تحديد أهداف التقارير المالية عند وضعه للإطار المفاهيمي لنظرية المحاسبة المالية) (حنان، 2006، ص 131).

نجد أن المعلومات الجيدة هي تلك المعلومات الأكثر فائدة في مجالات ترشيد القرارات ولكن من ناحية ثانية نجد أن مستوى جودة المعلومات والاستفادة منها لا يعتمد فقط على الخصائص الذاتية الأساسية بل يعتمد أيضاً على خصائص تتعلق بالمستفيد منها أو متخذ القرار نفسه أي مقدرته على تحليل المعلومات ومستوى الفهم والإدراك المتوفر لديه.

أن افتراض مستوى معين لفهم وإدراك مستخدم المعلومات يؤثر بصورة مباشرة على مضمون القوائم المالية الأساسية ذات الغرض العام وعلى القوائم المالية الملحقة يؤثر على مستوى الإفصاح مع مراعاة أن توفير المعلومات المفيدة للمستخدمين يتم بأقل تكلفة ممكنة أي مراعاة القيد الحاكم وهو أن المنفعة المتوقعة من تلك المعلومات يجب أن تكون أكبر من تكلفة إنتاجها وتقديمها.

يعد مستوى فهم وإدراك المستخدم عاملاً حاسماً للاستفادة من المعلومات في اتخاذ القرارات فلن تكون المعلومات المحاسبية رغم موثوقيتها والاعتماد عليها بالنسبة لمستخدم لا يقدر على فهمها فحكمها في هذا الحال هو حكم المعلومات غير المتاحة أصلاً لأنه ليس لها قدرة على تخفيض عنصر عدم التأكد في ظروف الموقف وهذا يفسر لنا إظهار خاصية القابلية للفهم بالنسبة للمستخدم كحلقة وصل بين خصائص مستخدمي المعلومات وخصائص المعلومات نفسها.

(أن مفهوم المعلومات المحاسبية والإفصاح قد تطور بتطور الفكر المحاسبي وان رصد هذا التطور في أدبيات المحاسبة يوضح لنا اعتماد مهنة المحاسبة نوعين مختلفين من متخذي القرارات أو مستخدمي المعلومات المحاسبية المستثمر العادي والمستثمر الحصيف مع مراعاة أن هناك إجماعاً حول ضرورة الإفصاح التام لكليهما) (حنان، 2006، ص 131).

4-الإفصاح المحاسبي الموجه للمستثمر العادي:

لقد حدث تحول تام في الفكر المحاسبي فيما يتعلق بمتخذ القرارات أو المستفيد من القوائم المالية، فقبل بداية الثلاثينات من القرن العشرين كانت المعلومات المحاسبية تتوجه أساساً لخدمة الإدارة والدائنين ولكن بعد الأزمة الاقتصادية الكبرى (1929 – 1933م) تحول التوجه المعلوماتي للقوائم المالية إلى المساهمين والمستثمرين ولقد جاءت الضغوط لهذا التحول من القطاع المالي وليس من المحاسبين.

لقد ساد في أدبيات المحاسبة افتراض المستثمر العادي منذ بداية الثلاثينيات وحتى بداية السبعينات حيث تم إنشاء مجلس معايير المحاسبة المالية FASB فحل محله مفهوم المستثمر الحصيف. وينطلق مفهوم المستثمر من أفق محدد للإفصاح المحاسبي يقدم عبر القوائم المالية التقليدية والتي يجب أن تتضمن معلومات كافية لجعلها غير مضللة بالنسبة لهذا المساهم أو المستثمر العادي فهذا الأخير هو عادة من جمهور المساهمين الذي لا تتوفر لديه القدرة في الحكم على كفاية المؤسسة التي يقبل على استثمار أمواله فيها ولا يتمتع بثقافة محاسبية وتحليلية واقتصادية كافية لذلك فان المستثمر العادي حسب الرأي السائد في تلك الفترة يعتمد في اتخاذ قراراته على رأي مدقق الحسابات حول المركز المالي للمؤسسة وهكذا فان توجه المعلومات المحاسبية لخدمة المستثمر العادي أدى بداية إلى الاقتصار على متن القائمتين الماليتين الأساسيتين قائمة المركز المالي وقائمة الدخل فقط ثم تدريجياً أضيفت ملاحظات هامشية على تلك القوائم حول السياسات المحاسبية المتبعة في تقويم الأصول الثابتة وتحديد حجم استهلاكها وطريقة تقويم المخزون السلعي وعدد الأسهم المصدرة.

ويسمى الإفصاح المحاسبي المتوجه إلى المستثمر العادي بالإفصاح التقليدي أو الإفصاح الوقائي الذي يهدف إلى حماية هذا المستثمر العادي ذي القدرة المحدودة في استخدام المعلومات المالية.

5-الإفصاح المحاسبي الموجه للمستثمر الحصيف

يعتمد الإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة المالية FASB مفهوم المستثمر الحصيف الذي يتمتع باستيعاب جيد وفهم ومعرفة مسبقة، وان الإفصاح الإعلامي وفق FASB يتضمن بشكل رئيسي إضافة إلى ما يقدمه الإفصاح التقليدي:

أ- زيادة عدد القوائم المالية الأساسية بإضافة قائمة التدفق النقدي وقائمة التغير في حقوق الملكية.

ب- قوائم مالية ملحقة معدلة بالتغيرات في مستويات الأسعار وقوائم مالية موحدة لمجموعة الشركات التي تكون وحدة اقتصادية متكاملة.

ج- تقارير وقوائم مالية قطاعية عن خطوط الإنتاج والتوزيع في الوحدات ذات النشاط المتعدد.

د- إعداد تقارير مرحلية مؤقتة.

هـ- قائمة دخل متعددة المراحل مع الإفصاح عن عائد السهم.

فيما يلي عرض للخصائص النوعية الأساسية للمعلومات المحاسبية ومكوناتها:

6-الخاصية الأساسية: الملاءمة ومكوناتها:

أن معاير المنفعة أو فائدة المعلومات يأتي في قمة هرم الخصائص النوعية باعتباره القاعدة العامة معيار حاكم المنفعة للقرار وان تحقيق المنفعة المرجوة يتطلب توافر خاصيتين أساسيتين هما خاصية الملاءمة وخاصية المصداقية أو الثقة والاعتماد على المعلومات فإذا فقدت المعلومات المحاسبية أياً من هاتين الخاصيتين الأساسيتين فلن تكون مفيدة بالنسبة للمستخدمين المعنيين.

وجود معلومات معينة غير مؤثرة في القرار تعتبر غير ملائمة بالنسبة لهذا القرار أي أن الملاءمة تعني وجود ارتباط منطقي بين المعلومات وبين القرار موضوع الدراسة، فالمعلومات الملائمة هي تلك المعلومات القادرة على إحداث تغيير في اتجاه القرار وغياب تلك المعلومات يؤدي عادة إلى اتخاذ قرارات خاطئة ومن هنا نجد التعريف السليم للملائمة هو القدرة على إحداث تغيير في اتجاه قرار مستخدم معين.

وبالتطبيق على القوائم والتقارير المالية فان ملائمة المعلومات تساعد المستخدمين على تكوين توقعات عن النتائج التي سوف تترتب من الأحداث الماضية والحاضرة أو المستقبلية أما إذا كان لدى مستخدمي التقارير المالية توقعات قائمة بالفعل وقت حصولهم على المعلومات فان ملائمة هذه المعلومات في هذه الحالة تتحد بمدى قدرتها على تعزيز التوقعات الحالية أو إحداث تغيير في هذه التوقعات فإذا ما عززت المعلومات المحاسبية التوقعات الحالية فان هذا معناه زيادة احتمال أن تكون النتائج المتوقعة كما سبق التنبؤ بها زيادة درجة التأكد أما إذا أحدثت المعلومات المحاسبية تغييراً في هذه التوقعات فان ذلك معناه أنها غيرت التوزيع الاحتمالي للأحداث وفي كلتا الحالتين تعتبر المعلومات المحاسبية معلومات ملاءمة لأنها أدت لتغيير درجة التأكد بالنسبة للقرار محل الدراسة وعليه فانه ليس من الضروري أن يترتب على المعلومات الملائمة تغيير ذات القرار وإنما يكفي أن تؤدي إلى تغيير اتجاه القرار.

ولكي تكون المعلومات ملائمة يلزم أيضاً توفر خصائص فرعية ثلاثة تمثل مكونات الملائمة فأولاً يجب أن يتم إعداد المعلومات بحيث تصل إلى المستخدمين في الوقت المناسب وهذا ما يعرف بخاصية التوقيت الملائم أو التزامن فالمعلومة المتأخرة تكون عادة ضئيلة وأحياناً عديمة المنفعة وكذلك لكي تكون المعلومات ملائمة يجب أن يكون لها قدرة تنبؤية أو قدرة على التقييم الارتدادي للتنبؤات والقرارات السابقة وان تتسم بالقدرة التنبؤية والقدرة على التقييم الارتدادي في آن واحد معاً (متولي، 2005، ص 70)

7-التوقيت الملائم:

يقصد بخاصية التوقيت المناسب أو التزامن توفي المعلومات في حينها قبل أن تفقد منفعتها أو قدرتها على التأثير في عملية اتخاذ القرارات فمن البديهي انه إذا لم تتوفر المعلومات عند الحاجة إليها فلن يكون لها تأثير على القرار إذ أن عملية اتخاذ القرارات محددة دائماً بفترة زمنية معينة ويختلف التوقيت الملائم مع اختلاف طبيعة القرار فبعض القرارات تستلزم سرعة أكثر من غيرها في توفير المعلومات اللازمة.

فيما يتعلق بالتقارير المالية الدورية التي تنشرها المنشأة هناك جانبان لخاصية التوقيت الملائم:

دورية التقارير بمعنى طول أو قصر الفترة الزمنية التي يلزم إعداد التقارير عن فترات دورية قصيرة ربع أو نصف سنوية، وفي عصر تكنولوجيا المعلومات باتت تكثر المطالبات بدورية شهرية وذلك إلى جانب الدورة المالية السنوية التقليدية.

المدة التي تنقضي بين نهاية الدورة المالية التي تعد عنها التقارير وبين تاريخ نشر تلك التقارير وإتاحتها للتداول وتكون هذه المدة عادة خلال الأربعة أشهر الأولى بعد مضي السنة المالية وتقوم بعض الشركات بتقديم تقاريرها خلال الشهر الأول،

ولتقديم المعلومات في الوقت الملائم قد يكون من المفيد أحياناً التضحية بشي من الدقة الحسابية ودرجة عدم التأكد لصالح التوقيت الملائم فعملية اتخاذ القرارات محددة عادة بفترة زمنية ولا يمكن تأجيلها لذلك فان توفر المعلومات في الوقت المناسب يعد أمراً مفيد ومرغوباً فيه حتى ولو كان ذلك على حساب الدقة في عملية القياس وهذا ما يحدث مع التقارير المرحلية المؤقتة إذ أنها تقدم المعلومات بصورة أسرع ولفترات اقصر وان كان بدقة اقل الأمر الذي يزيد منفعتها وتكون ملائمة للتنبؤ بالدخل السنوي للمنشأة، كما أنها تقدم في الوقت نفسه تغذية عكسية عن الأداء السابق والقرارات السابقة وهكذا يظهر أن الخصائص الفرعية الثلاثة المكونة لخاصية الملاءمة مترابطة مع بعضها لتكون المعلومات أكثر نفعاً.

8-القدرة على التنبؤ بالمستقبل:

إن مفهوم القيمة التنبؤية قد تم اشتقاقه من نماذج تقييم الاستثمارات ولقد عرفه مجلس معايير المحاسبة المالية في بيانها رقم 1980/2 هي خاصية المعلومات في مساعدة المستخدمين على زيادة احتمال تصحيح ميزات نتائج أحداث ماضية أو أحداث حاضرة.

وقد أوضحت الجمعية الأمريكية للمحاسبة AAA في تقرير لها حول التقرير المالي للشركات عام 1972م أن هناك على الأقل أربعة طرائق للاستفادة من مفهوم القيمة التنبؤية:

أ- **طريقة المباشرة:** تزويد الإدارة بالتنبؤات مثلاً حول التدفقات النقدية المتوقعة والالتزامات التي قد تنشأ.

ب- **الطريقة غير المباشرة:** تقديم بياناتها عن أحداث ماضية مثلاً عن تدفقات نقدية سابقة لتمكن المستخدمين من التنبؤ بالتدفقات المستقبلية وتفترض هذه الطريقة وجود علاقة ارتباط قوية بين أحداث الماضي وأحداث المستقبل وهذا وضع قد يكون غير مبرر.

ج- **طريقة اعتماد مؤشرات مرشدة ببيانات**: تكون تحركاتها وتغيراتها مؤشراً لحدوث تحركات وتغيرات في الأحداث المتنبئ بها مثلاً إن تزايد نسبة المديونية إلى حقوق الملكية يمكن اعتبارها مؤشراً مرشداً قد يسبق تدهوراً تدريجياً في التدفقات النقدية وتفترض طريقة المؤشرات المرشدة أو الرائدة والتي قد أرشدت سابقاً إلى نقاط تحول في تحركات وتغيرات الأحداث أنها أيضاً في المستقبل سترشد إلى مثل تلك التحركات والتغيرات.

د- **طريقة المعلومات المعززة:** لتزويد بيانات محاسبية قد تستخدم في التنبؤ ببيانات أخرى مثلاً إن زيادة عائد الاستثمار في الأصول يمكن أن يعكس زيادة في كفاءة الإدارة وهذا بدوره قد يكون مؤشراً وبشيراً لزيادة في التدفقات النقدية، إن هذه الطريقة تفترض أن هناك علاقة ارتباط معروفة بين البيانات المحاسبية وبيانات أخرى، عموماً إن الأخذ بمفهوم التنبؤ أو ما يسمى بالمدخل التنبئي في تكوين نظرية المحاسبة يمثل طاقة هامة تدفع إلى تطوير تقارير مالية ملائمة.

9-القدرة على التقييم الارتدادي للتنبؤات السابقة:

تلعب المعلومات دوراً هاماً في تعزيز تثبيت توقعات سابقة أي أنها تساعد مستخدم المعلومات في تقييم مدى صحة توقعاته السابقة وبالتالي تقييم نتائج القرارات التي بنيت على هذه التوقعات، أن هذه الخاصية في التقييم الارتدادي أو كما تسمى أيضاً بالتغذية العكسية أو الاسترجاعية لا تقل أهمية عن خاصية القيمة التنبؤية للمعلومات (الجزراوي و الجنابي، 2009، ص 67).

إن القرارات نادراً ما يتم أخذها بصورة منعزلة وان المعلومات عن نتائج قرارات اتخذت سابقاً غالباً ما تكون مدخلات أساسية لاتخاذ قرار تالي فالمحاسبة بصورتها المثالية تقدم خدمات معلوماتية للمستثمرين بحيث تساعدهم على تسوية استراتيجياتهم الاستثمارية باستمرار مع مرور الزمن.

10-الترابط بين التنبؤ والتقييم الارتدادي:

تقدم المعلومات عادة قيمة تنبؤيه وقيمة تغذية عكسية في نفس الوقت أي أنها تلعب دوراً مزدوجاً فبدون معرفة نتائج الماضي يصعب التكهن بالمستقبل، كما أن معرفة نتائج الماضي من ناحية ثانية دون الاهتمام بالمستقبل يعد عملاً غير هادف، ومن أمثلة المعلومات التي تلعب دوراً مزدوجاً في نفس الوقت التقارير المرحلية والتقارير القطاعية، وقد أثبتت دراسات ميدانية أن مثل تلك التقارير تتمتع بفاعلية في مجال تخفيض درجة عدم التأكد لدى متخذي القرارات.

11-الخاصية الأساسية الثانية: الموثوقية ومكوناتها

تعد الموثوقية الخاصية الأساسية الثانية بعد خاصية الملاءمة ويقصد بها: خاصية المعلومات في التأكد من أن المعلومات خالية من الأخطاء والتحيز بدرجة معقولة وأنها تمثل بصدق ما تزعم تمثيله.

إن خاصية الموثوقية تتعلق بأمانة المعلومات وإمكانية الاعتماد عليها وتتكون هذه الخاصية من ثلاث خصائص فرعية:

أ- الصدق في التعبير.

ب- القابلية للتحقق.

ج-الحياد.

يقصد **بخاصية الصدق في العبير**: (مقابلة أو مطابقة الأرقام المحاسبية للظواهر المراد التقرير عنها، والعبرة هنا بصدق تمثيل المضمون أو جوهر الشكل، أي هل تمثل الأرقام بصدق ما حدث فعلاً ومن أمثلة ذلك تجاهل القوائم المالية لمعالجة واستيعاب الاحتمالات الطارئة التي تواجهها المنشأة الأمر الذي يجعل تلك القوائم المالية غير صادقة في التعبير) (الصيح).

أ- غالباً ما تتجاهل القوائم المالية شهرة المحل المكونة داخلياً وتستهلك شهرة المحل المشتراة خارجياً فهل يمكن القول إن قائمة المركز المالي تمثل بصدق عنصر شهرة المحل؟

ب- من ناحية المحاسبة كعلم اجتماعي لا يمكن أن يقصد بالصدق في التعبير أن تكون المعلومات المحاسبية مؤكدة أو حتى دقيقة بصورة مطلقة فهناك بنود كثيرة يتوجب تقديرها عند إعداد القوائم المالية ويجب لفت النظر إلى أن التقارير المالية ما هي إلا نموذج لتمثيل واقع الوحدة المحاسبية وهي كأي نموذج لابد وان تنطوي على قدر من التجريد والتبسيط وتتطلب خاصية الصدق في التعبير التحرر من نوعين من أنواع التحيز هما:

i- تحيز في عملية القياس كما هو الحال عند تطبيق منهج التكلفة التاريخية أساساً لقياس الأحداث الاقتصادية، فهذا القياس التاريخي يظهر لصالح الإدارة تجاه المساهمين والمستثمرين.

ii- تحيز من قبل القائم بعملية القياس، قد يكون تحيز القائم بعملية القياس إما مقصوداً كما في حالة عدم الأمانة أو غير مقصود كما في حالة نقص المعرفة والخبرة.

إن التحرر من التحيز بنوعيه السابقين يتطلب أن تكون المعلومات على أكبر قدر من الاكتمال، أي يلزم التأكد من انه لم يسقط من الاعتبار أي من الظواهر الهامة عند إعداد التقارير المالية مع ملاحظة أن الاكتمال المطلق خصوصاً في العلوم الاجتماعية هو أمر غير ممكن.

يقصد **بخاصية القابلية للتحقق**: وجود درجة عالية من الاتفاق بين القائمين بالقياس المحاسبي الذين يستخدمون نفس طرائق القياس بأنهم يتوصلون إلى نفس النتائج فإذا وصلت أطراف خارجية (محاسبون آخرون أو مدققون مستقلون) إلى نتائج مختلفة فهذا دليل على أن معلومات القوائم المالية غير قابلة للتحقق وبالتالي لا يمكن الاعتماد عليها فهي لا تتمتع بخاصية الموثوقية.

إن قابلية التحقق تعني أن القياس المحاسبي موضوعي لأنه خال من التحيز الشخصي للقائم بعملية القياس فقابلية التحقق هنا تشير إلى العالم الخارجي المستقل عن الأشخاص الذين يلاحظونه كما أن القياس القابل للتحقق من ناحية ثانية هو قياس موضوعي بمعنى انه يستند إلى أدلة يؤدي اعتمادها إلى الوصول إلى نفس النتائج.

مصطلح قابلية التحقق هو المصطلح الحالي البديل لشروط الموضوعية الذي يجب أن يتوافر في أي قياس علمي أي أن القياس العلمي يجب أن يكون خالياً من التحيز الشخصي ولكن تجنب تحيز القائم بعملية القياس لا يضمن لنا وحده أن طريقة القياس هي الطريقة الصحيحة للتعبير تعبيراً صادقاً عن الأحداث المالية والاقتصادية التي تهم المنشاة.

إن هذا التناقض الأخير يظهر لنا جلياً عند تطبيق منهج التكلفة التاريخية الاستناد لفواتير ومستندات القيد المحاسبي مع تطبيق المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً من المحاسبين والمدققين يجعل القياس المحاسبي قابلاً للتحقق بمعنى خلوه من التحيز الشخصي للقائم بعملية القياس، ولكن القياس وفق التكلفة التاريخية من ناحية ثانية وكما هو معروف عموماً يمثل أحداثاً ووقائع مضت وانقضت وغالباً ما يكون هذا التمثيل التاريخي بعيداً كل البعد عن تمثيل الواقع الحالي أي التي تهم المنشأة وتحيط بها،

النتيجة أن معلومات التكلفة التاريخية التي يقدمها المنهج البراغماتي الحالي والمعتمد في التطبيق العملي كإجراءات مقبولة عموماً في معلومات قابلة للتحقق ولكنها غي صادقة في التعبير عن واقع المنشأة ولذلك فهي غير موثوق فيها ولا يمكن الاعتماد عليها بسبب التناقض القائم بين تحقيق شرط قابلية التحقق وتجاهل شرط الصدق في التعبير.

هكذا تتضح ضرورة التمييز بين القدرة على التثبت من المقاييس ذاتها وبين القدرة على التثبيت من صحة التطبيق لطريقة القياس. ويقصد بالأولى القدرة على التثبيت من المقاييس ذاتها انه يمكن تقديم الدليل بصورة مباشرة على صحة القياس كما في حالة اعتماد GAAP في منهج التكلفة التاريخية في تحديد تكلفة عناصر الأصول ويسمى هذا النوع بقابلية التحقق مباشرة، وهناك نوع ثاني يسمى بقابلية التحقق غير المباشر ويقصد به غالباً عدم الاتفاق مع خاصية الصدق في التعبير مثلاً كما في حالة استهلاك الأصول الثابتة أو معالجة تكاليف الأبحاث والتطوير.

يقصد **بخاصية الحياد** يعرف مجلس معايير المحاسبة المالية FASB التحيز في عملية القياس على انه (هو ميل للقياس بان يحدث ما يعبر عنه على جانب أكثر من جانب بدلاً من أن يكون الحدوث متساوي الاحتمال على كلا الجانبين) وهكذا فان الخلو من التحيز يمثل قدرة إجراء قياس على تقديم وصف دقيق للخاصية المعنية.

إن خاصية الحياد ذات أهمية على مستويين:

أ- مستوى الأجهزة المسئولة عن وضع المعايير مثل FASB.

ب- مستوى المسئولين عن إعداد التقارير المالية.

بالنسبة للمستوى الأول عند إصدار المعايير يجب أن تكون خالية من التحيز الشيء الذي يمكن من تقديم قوائم مالية موثوق بها، فبدون هذه الثقة لن يستخدم الأطراف المستفيدة منها المعلومات التي تتضمنها.

بالنسبة للمستوى الثاني فالحياد يعني عدم اختيار الأسلوب والإجراءات بصورة انتقائية بما يمكن من التوصل إلى نتيجة محددة مقدماً. فخاصية حياد المعلومات تعني تجنب ذلك النوع المقصود من التحيز الذي يمارسه القائم بإعداد وعرض المعلومات المحاسبية بهدف التوصل إلى نتائج محددة مسبقاً أو بهدف التأثير على سلوك مستخدم هذه المعلومات في اتجاه معين.

إن المعلومات التي لا تتوافر فيها خاصية الحياد لا يمكن اعتبارها معلومات موثوق بها ويمكن الاعتماد عليها لاتخاذ القرارات.

12-ملاحظات حول ترابط مفهومي الملاءمة والموثوقية:

(الأصل أن تتوافر خاصيتا الملاءمة والموثوقية معاً وبدرجة من التأكد، وهذا الوضع الأمثل لتصبح المعلومات المحاسبية أكثر نفعاً في اتخاذ القرارات. ولكن في الحياة العملية نادراً ما تتوافر هذه الحالة بشكلها المثالي. ففي اغلب الأحوال تظهر حالة المقايضة أو التبادل بين تلك الخاصيتين، فتزداد درجة التأكد لدى خاصية مقابل تراجع درجة التأكد لدى الخاصية الثانية.

وهنا يكون المطلوب تحقيق موازنة بينهما بدرجة معقولة من التأكد، حتى تقدم معلومات غير متحيزة وتتسم بالمنفعة في اتخاذ القرارات) (محمود، 2000، ص 56)

فمثلاً منهج التكلفة التاريخية تتسم المعلومات المتولدة عنه بخليط غير متجانس من مكونات خاصية الموثوقية فهي من ناحية قابلية التحقق بدرجة عالية من التأكد لأنها مؤيدة بمستندات وتتم معالجتها وفق المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً، ولكن من ناحية ثانية غالباً لا يحقق هذه المنهج خاصة الأمانة في التمثيل، ومن ناحية ثالثة فان هذه المنهج يحقق جزءاً من خاصية الحياد، بمعنى خلوه من التحيز الشخصي للقائم بعملية القياس، وهذا لا يعني خلوه من التحيز في عملية القياس نفسها، فهو يظهر تحيزاً لجانب الإدارة تجاه المساهمين والمستثمرين.

بخصوص تحقيق التوازن بين خاصيتي الملاءمة والموثوقية بشأن تعدد بدائل القياس المحاسبي مثل التكلفة التاريخية وتكلفة الإحلال والتكلفة الجارية وصافي القيمة المحققة نلاحظ أن الهيئات المحاسبية الأكاديمية والمهنية سعت في الآونة الأخيرة إلى تطوير الإفصاح المحاسبي من خلال إعداد القوائم المالية ذات طرق القياس المتعددة. وهي قوائم مالية يتم إظهارها بعدد من طرق القياس المحاسبي كتكلفة الإحلال والتكلفة الجارية وصافي القيمة المحققة إلى جانب التكلفة التاريخية ويتم إعدادها في صورة ملاحق خاصة.

ما هذه التطورات إلا مسعى في إطار تحقيق الموازنة بين خاصيتي الملاءمة والموثوقية وإضافة إلى ما ذكر أعلاه فالمعلومات المحاسبية الصادرة عن شركة تصبح أكثر منفعة إذا توافرت فيها خصائص أخرى كقابلية المقارنة والاتساق في التطبيق بالإضافة إلى الخصائص الأساسية ومكوناتها السابق ذكرها وفيما يلي دراسة موجزة لهذه الخصائص الثانوية:

أ- **القابلية للمقارنة:** من البديهي أن استخدام أساليب مختلفة يجعل من القوائم المالية التي تصدرها الشركات غير قابلة للمقارنة. فالمعلومات المحاسبية الخاصة بشركة معينة تكون مفيدة إذا ما أمكن مقارنتها مع معلومات السنوات السابقة للشركة نفسها، هذا من جهة ومن جهة أخرى مع المعلومات الخاصة بالشركات الأخرى. فاختلاف الأساليب يعطي نتائج متباينة عن الحقائق الاقتصادية نفسها مما يؤدي إلى نتائج مضللة وسوء فهم حول تخصيص الموارد الاقتصادية، ولا شك أن الاهتمام بالإفصاح المناسب عن السياسات المحاسبية المتبعة والإفصاح عن تأثير أي تغير في تلك السياسات سيوفر بالتبعية لمستخدمي القوائم المالية عن قابليتها للمقارنة، ومن ثم إمكانية الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات من خلال تطبيق الطرق الإحصائية لتحديد اتجاهات التطور في لأنشطة المشروع، ومن ثم فان خاصية إمكانية إجراء المقارنات تتفاعل مع كل من خاصيتي الملاءمة والموثوقية. وقابلية المقارنة يمكن أن تعرف بأنها تمثل الخصائص التي تجعل المقارنة أمراً ممكن التحقيق، مما يسهل الدراسة والتحليل والتنبؤ واتخاذ القرارات.

ب- **الثبات والاتساق في التطبيق:** يقصد بالثبات أن تسجل الأحداث الاقتصادية ويقرر عنها بطريقة موحدة من دورة لأخرى فالثبات يتضمن تطبيق الإجراءات المحاسبية نفسها على الأحداث المماثلة في المشروع الواحد عبر الزمن من دورة إلى أخرى،

بالإضافة إلى تطبيق المفاهيم وطرق القياس نفسها بالنسبة لكل عنصر من عناصر القوائم المالية. والثبات بهذا المعنى لا يعني عدم تغير الإجراءات والطرق والسياسات المحاسبية، فإذا وجدت المبررات الملائمة لذلك التغير فانه بالإمكان تغير تلك الطرق والسياسات بشرط الإفصاح بشكل ملائم عن آثار تلك التغيرات إن وجدت على المعلومات الواردة في القوائم المالية، لكي يستطيع مستخدمي القوائم المالية مراعاة هذه التعديلات عند تحليل القوائم المالية واتخاذ القرارات. وان توافر هذه الخاصية في المعلومات المحاسبية المقدمة لمتخذي القرارات تساعد على ترشيد قراراتهم من خلال جعل القوائم المالية قابلة للمقارنة عبر دورات المحاسبة المتتالية، وبذلك ترفع خاصية الثبات في التطبيق مستوى منفعة هذه القوائم المالية، وتجعلها اقل إمكانية للتضليل والتشويش، لأنه ليس مستبعد أن تعمد الإدارة إلى التعديل بهدف التلاعب في النتائج، وعدم الإفصاح عن الوضع الحقيقي للمشروع، ويتوقع أن تستمر أهمية هذه الخاصية ما دام الفكر المهني المحاسبي عاجز عن تقديم بديل مفضل ومختار بين كافة الأساليب والطرق المتبعة.

خامساً: الدراسة الميدانية:

1/ الشركات المدرجة بالسوق المالية السعودية:

يتم توزيع الشركات المدرجة في السوق على (21) قطاع هي: قطاع الطاقة ويضم (5) شركات، وقطاع المواد الأساسية ويضم (42) شركة، وقطاع السلع الرأسمالية ويضم (12) شركة، وقطاع الخدمات التجارية والمهنية ويضم (4) شركات، وقطاع النقل ويضم (6) شركة، وقطاع السلع طويلة الأجل ويضم (6) شركات، وقطاع الخدمات الاستهلاكية ويضم (10) شركات، وقطاع الإعلام والترفيه ويضم (2) شركة، وقطاع تجارة السلع الكمالية ويضم (8) شركات، وقطاع تجزئة الأغذية ويضم (5) شركات، وقطاع إنتاج الأغذية ويضم (12) شركة، وقطاع الرعاية الصحية ويضم (8) شركات، وقطاع الأدوية ويضم (1) شركة، وقطاع البنوك ويضم (11) بنك، وقطاع الاستثمار والتمويل ويضم (4) شركات، وقطاع التأمين ويضم (30) شركة، وقطاع التطبيقات وخدمات التقنية ويضم (2) شركة، وقطاع الاتصالات ويضم (4) شركات، وقطاع المرافق العامة ويضم (3) شركات، وقطاع الصناديق العقارية المتداولة ويضم (17) شركة، وقطاع إدارة وتطوير العقارات ويضم (11) شركة. (تداول السعودية، 2021))

جدول (5)

هيكلة السوق المالية السعودية حسب القطاعات

م	اسم القطاع	عدد الشركات داخل القطاع
1	الطاقة	5
2	المواد الأساسية	42
3	السلع الرأسمالية	12
4	الخدمات التجارية والمهنية	4
5	النقل	6
6	السلع طويلة الأجل	6
7	الخدمات الاستهلاكية	10
8	الإعلام والترفيه	2
9	تجارة السلع الكمالية	8
10	تجزئة الأغذية	5
11	إنتاج الأغذية	12
12	الرعاية الصحية	8
13	الأدوية	1
14	البنوك	11
15	الاستثمار والتمويل	4
16	التأمين	30
17	التطبيقات وخدمات التقنية	2
18	الاتصالات	4
19	المرافق العامة	3
20	الصناديق العقارية المتداولة	17
21	إدارة وتطوير العقارات	11
	مجموع الشركات المدرجة بالسوق	203

المصدر: (تداول السعودية، 2021).

2/ مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية، أما عينة الدراسة فتتمثل فيما يلي:

أ/ عدد (60) فرد، وذلك باختيار عدد (5) أفراد من كل شركة تم اختيارها عشوائياً من مجموعة الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية، والذين يمثلون مجموعة المدراء الماليين والمحاسبين والمراجعين الداخليين. وتم توزيع عدد (60) استبيان استرجع منها عدد (60) استبانة تم استخدامها في التحليل.

ب/ عدد (8) فرد، تم اختيارهم عشوائياً من مجموعة أساتذة الجامعات المتخصصين في مجال المحاسبة.

ج/ عدد (2) فرد، تم اختيارهم عشوائياً من مجموعة المراجعين القانونيين.

3/ تحليل البيانات واختبار الفرضيات:

أ/ تحليل البيانات الشخصية:

جدول(6): التخصص العلمي

العبارة	العدد	النسبة
محاسبة	56	%80
إدارة أعمال.	12	%17.1
بنوك ومصارف	2	%2.9
أخرى	0	0
المجموع	**70**	**100.0**

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الدراسة الميدانية، 2021م.

من الجدول أعلاه نلاحظ أن 80% من أفراد عينة الدراسة تخصصهم العلمي محاسبة و17.1. % إدارة أعمال، و2.9% بنوك ومصارف و0% أخرى.

شكل (1): التخصص العلمي

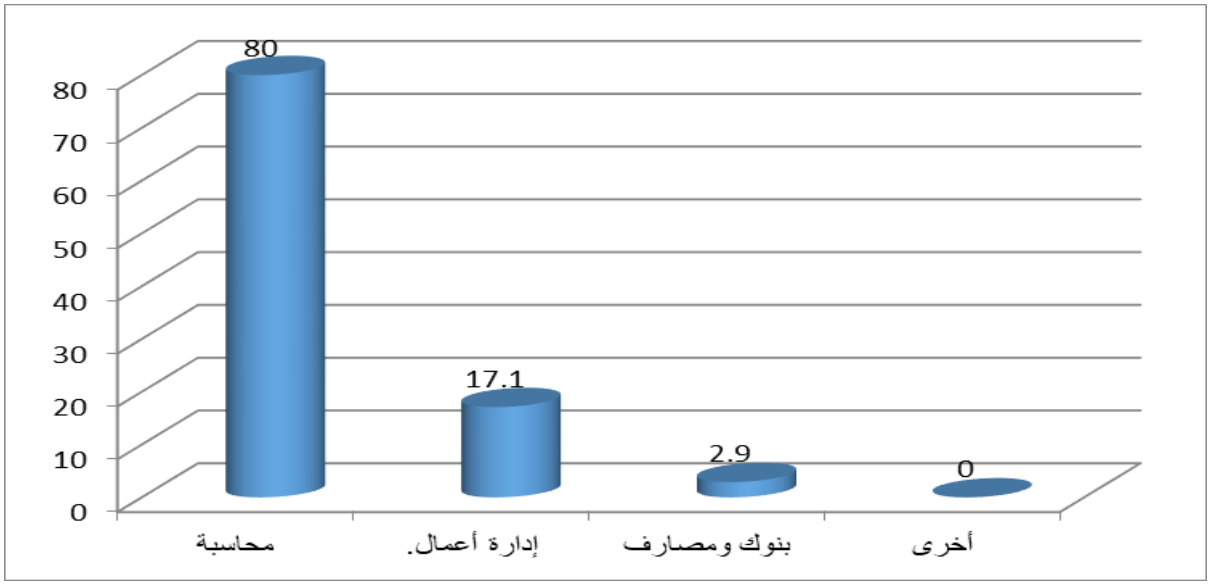

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الدراسة الميدانية، 2021م.

جدول(7): المؤهل العلمي

العبارة	العدد	النسبة
ثانوي	1	%1.4
بكالوريوس	51	%72.9
ماجستير	12	%17.1
دكتوراه	6	%8.6
المجموع	**70**	**%100**

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الدراسة الميدانية، 2021م.

من الجدول أعلاه نلاحظ أن 1.4% من أفراد عينة الدراسة مؤهلهم التعليمي ثانوي، و72.9% بكالوريوس، و17.1% ماجستير، و8.6% دكتوراه.

شكل (2): المؤهل العلمي

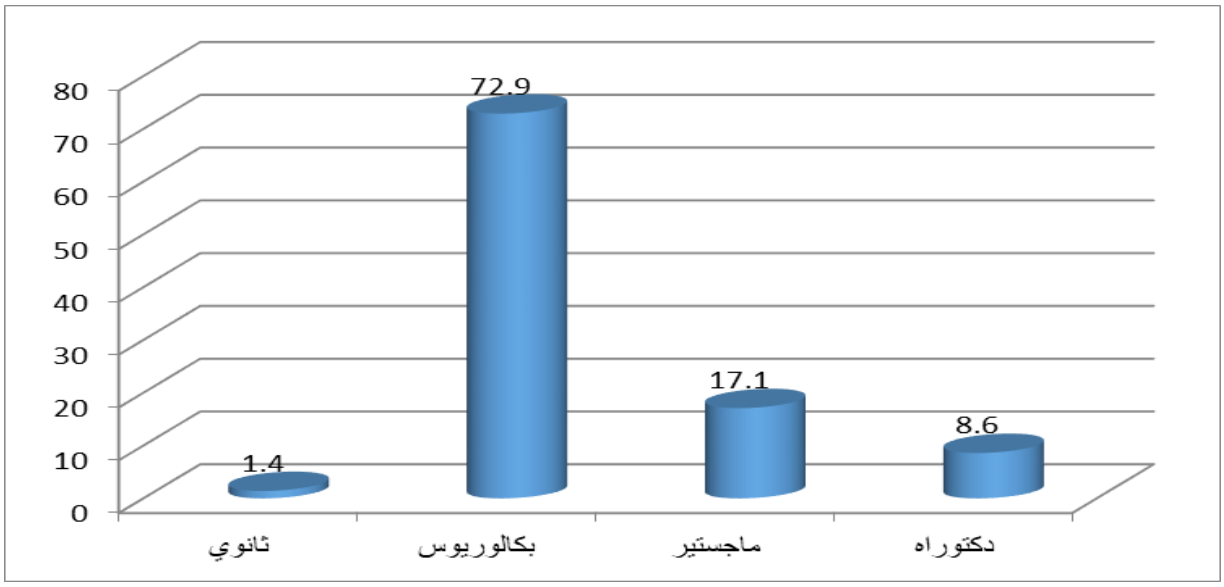

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الدراسة الميدانية، 2021م.

جدول(8): عدد سنوات الخبرة

العبارة	العدد	النسبة
أقل من 5 سنوات.	13	%18.6
من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات.	33	%47.1
من 10 سنوات إلى أقل من 15 سنة.	15	%21.4
15 سنة فأكثر.	9	%12.9
المجموع	**70**	**%100**

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الدراسة الميدانية، 2021م.

من الجدول أعلاه نلاحظ أن 18.6% من أفراد عينة الدراسة خبرتهم أقل من 5 سنوات، و47.1% خبرتهم من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات، و21.4% من 10 سنوات إلى أقل من 15 سنة، و12.9% خبرتهم 15سنة فأكثر.

شكل (3): عدد سنوات الخبرة

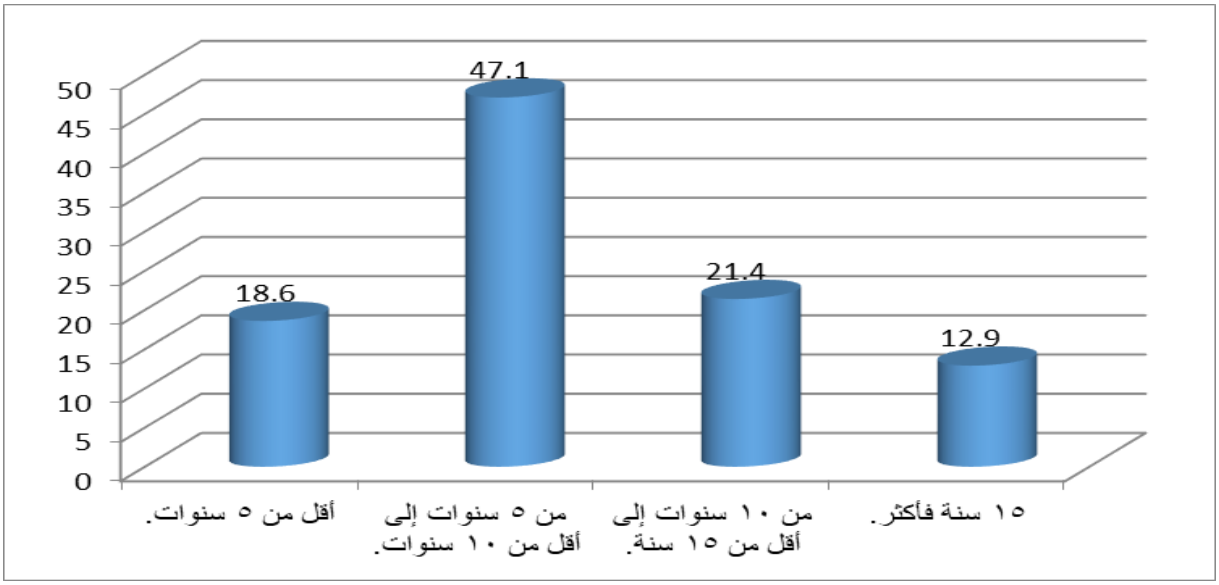

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الدراسة الميدانية، 2021م.

جدول(9): المسمى الوظيفي

العبارة	العدد	النسبة
محاسب	38	%54.3
مراجع داخلي	11	%15.7
مدير مالي	12	%17.1
أخرى	9	%12.9
المجموع	**70**	**%100**

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الدراسة الميدانية، 2021م.

من الجدول أعلاه نلاحظ أن 54.3% من أفراد عينة الدراسة مسماهم الوظيفي محاسب، و15.7% مراجع داخلي، و17.1% مدير مالي، و12.9% أخرى.

شكل (4): الوظيفة

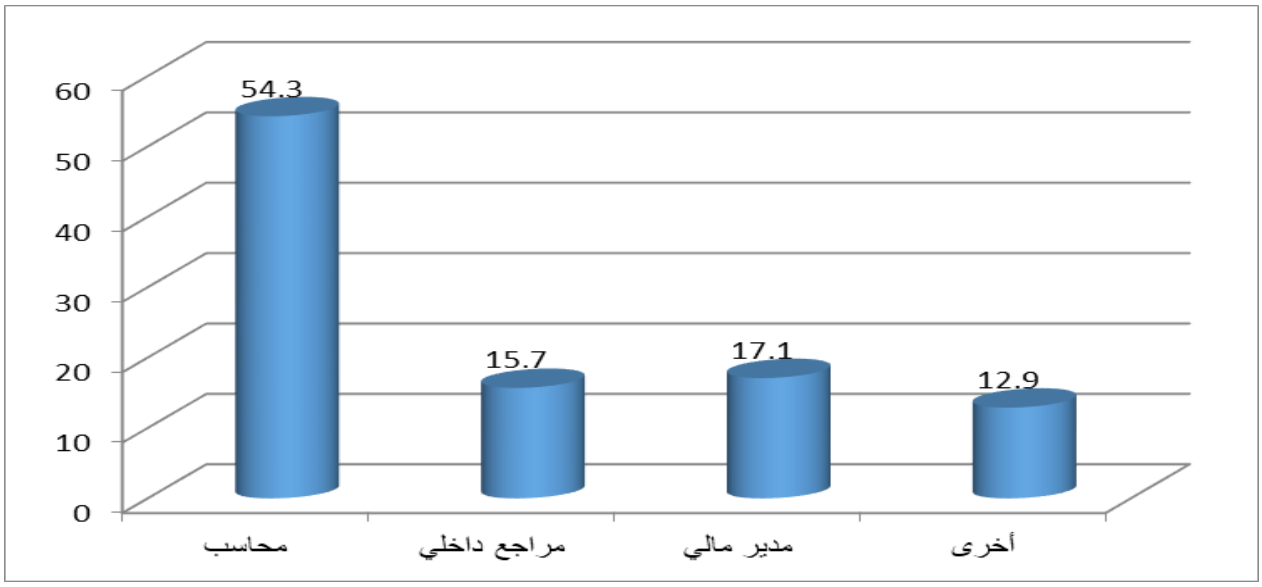

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الدراسة الميدانية، 2021م.

جدول(10): العمر

العبارة	العدد	النسبة
أقل من 35 سنة.	17	%24.3
من 35 سنة إلى أقل من 40 سنة.	28	%40
من 40 سنة إلى أقل من 45 سنة.	20	%28.6
45سنة فأكثر.	5	%7.1
المجموع	**70**	**%100**

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الدراسة الميدانية، 2021م.

من الجدول أعلاه نلاحظ أن 24.3% من أفراد عينة الدراسة أعمارهم أقل من 35 سنة، و40% أعمارهم من 35 سنة إلى أقل من 40 سنة، و28.6% أعمارهم من 40 سنة إلى أقل من 45 سنة، و7.1% أعمارهم 45سنة فأكثر.

شكل(5): العمر

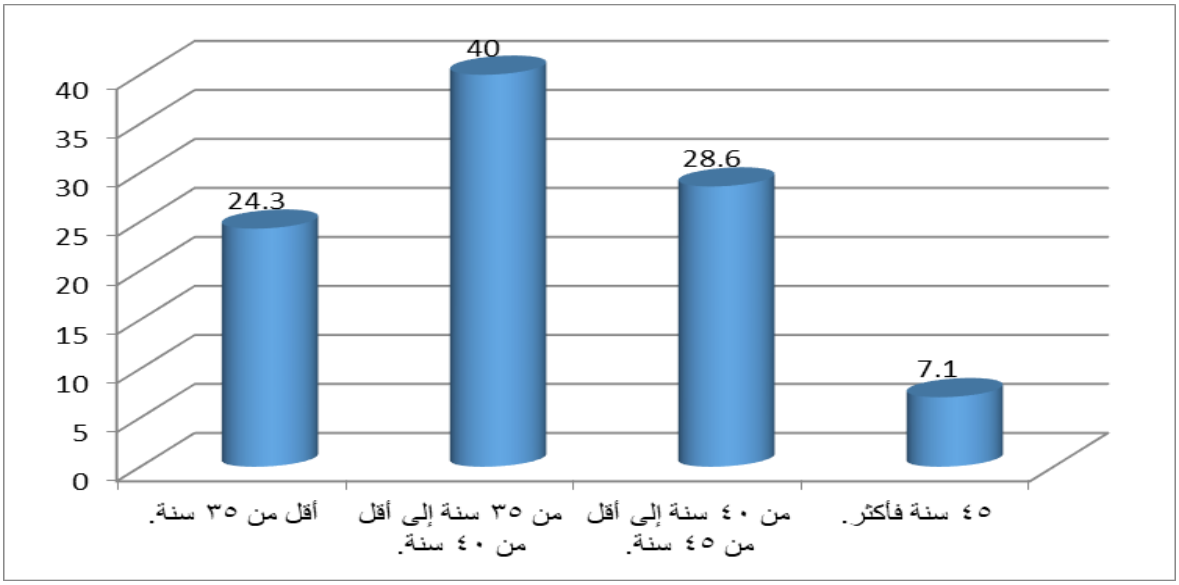

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الدراسة الميدانية، 2021م.

جدول (11): يوضح التكرارات والنسب المئوية لعبارات الفرضية الأولى (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) وموثوقية المعلومات المحاسبية)

العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1-تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم	40	30	0	0	0

(1) ينتج عنه معلومات خالية من الأخطاء الجوهرية وذلك لوضوح أسس القياس.	57.1	42.9	0	0	0
2-تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) ينتج عنه معلومات خالية من التحيز، حيث أن تطبيق المعيار يحد من دوافع الإدارة.	43	27	0	0	0
	61.4	38.6	0	0	0
3-تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) ينتج عنه معلومات تتميز بتمثيل الواقع بصدق.	40	29	0	1	0
	57.1	41.4	0	1.4	0
4-تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) ينتج عنه معلومات تتميز بالتنبؤ به وذلك لأنه يحقق وفرة المعلومات التي تمكن من التطبيق الدقيق.	36	34	0	0	0
	51.4	48.6	0	0	0
5-تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) ينتج عنه معلومات كاملة ضمن حدود المادية والتكلفة.	31	38	1	0	0
	44.3	54.3	1.4	0	0
6-تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) ينتج عنه معلومات تراعي مبدأ الحيطة والحذر.	50	20	0	0	0
	71.4	28.6	0	0	0
7-تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) ينتج عنه معلومات تمثل الجوهر الاقتصادي وليس الشكل القانوني.	41	28	1	0	0
	58.6	40.0	1.4	0	0
الفرضية الأولى	281	206	2	1	0
	57.3	42.0	0.4	0.2	0

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الدراسة الميدانية، 2021م.

من الجدول أعلاه نجد أن:

1- 57.1 % من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) ينتج عنه معلومات خالية من الأخطاء الجوهرية وذلك لوضوح أسس القياس، و42.9% يوافقون.

2- 61.4% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) ينتج عنه معلومات خالية من التحيز، حيث أن تطبيق المعيار يحد من دوافع الإدارة، و38.6% يوافقون.

3- 57.1 % من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) ينتج عنه معلومات تتميز بتمثيل الواقع بصدق، و41.4% يوافقون، و1.4% لا يوافقون.

4- 51.4% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) ينتج عنه معلومات تتميز بالتنبؤ به وذلك لأنه يحقق وفرة المعلومات التي تمكن من التطبيق الدقيق، و48.6% يوافقون.

5- 44.3% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) ينتج عنه معلومات كاملة ضمن حدود المادية والتكلفة، و54.3% يوافقون، و1.4% محايدون.

6- 71.4% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) ينتج عنه معلومات تراعي مبدأ الحيطة والحذر، و28.6% يوافقون.

7- 58.6% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) ينتج عنه معلومات تمثل الجوهر الاقتصادي وليس الشكل القانوني، و40% يوافقون، و1.4% محايدون.

8- 57.3% من إجمالي إجابات أفراد عينة الدراسة عن الفرضية الأولى " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) وموثوقية المعلومات المحاسبية " موافق بشدة، و42 % موافق، و0.4% محايد و0.2% لا يوافقون.

جدول (12): يوضح التكرارات والنسب المئوية لعبارات الفرضية الثانية (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) وملاءمة المعلومات المحاسبية)

العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1-تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) ينتج عنه معلومات ذات صلة باحتياجات المستخدمين للقوائم المالية.	56	14	0	0	0
	80.0	20.0	0	0	0
2-تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) ينتج عنه معلومات تجعل مستخدمي القوائم المالية قادرين على تقييم الأحداث الماضية.	40	30	0	0	0
	57.1	42.9	0	0	0
3-تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (1)	45	25	0	0	0

ينتج عنه معلومات تؤثر بشكل إيجابي على قرارات المستخدمين للقوائم المالية.	64.3	35.7	0	0	0
4-تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) ينتج عنه معلومات تساعد مستخدمي القوائم المالية في تقييم الوضع المالي المنشأة بشكل دقيق.	43	27	0	0	0
	61.4	38.6	0	0	0
5-تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) ينتج عنه معلومات تمكن مستخدمي القوائم المالية من تقييم الوضع المالي الماضي والحالي والمستقبلي للمنشأة.	35	34	1	0	0
	50.0	48.6	1.4	0	0
6-تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) ينتج عنه معلومات تحقق مفهوم الجوهرية أساساً للإدراج بالقوائم المالية.	41	28	1	0	0
	58.6	40.0	1.4	0	0
7-تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) يحقق الملاءمة لأنه يهتم بتوفير احتياجات مستخدمي القوائم المالية من المعلومات المحاسبية.	37	33	0	0	0
	52.9	47.1	0	0	0
الفرضية الثانية	297	191	2	0	0
	60.6	39.0	0.4	0	0

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الدراسة الميدانية، 2021م.

من الجدول أعلاه نجد أن:

1- 80% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) ينتج عنه معلومات ذات صلة باحتياجات المستخدمين للقوائم المالية و20% يوافقون.
2- 57.1% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) ينتج عنه معلومات تجعل مستخدمي القوائم المالية قادرين على تقييم الأحداث الماضية، و42.9% يوافقون.
3- 64.3% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) ينتج عنه معلومات تؤثر بشكل إيجابي على قرارات المستخدمين للقوائم المالية، و35.7% يوافقون.

4- 61.4% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على ان تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) ينتج عنه معلومات تساعد مستخدمي القوائم المالية في تقييم الوضع المالي المنشأة بشكل دقيق، و38.6% يوافقون.

5- 50% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) ينتج عنه معلومات تمكن مستخدمي القوائم المالية من تقييم الوضع المالي الماضي والحالي والمستقبلي للمنشأة، و48.6% يوافقون، و1.4% محايدون.

6- 58.6% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على ان تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) ينتج عنه معلومات تحقق مفهوم الجوهرية أساساً للإدراج بالقوائم المالية، و40.0% يوافقون، و1.4% محايدون.

7- 52.9 % من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) يحقق الملاءمة لأنه يهتم بتوفير احتياجات مستخدمي القوائم المالية من المعلومات المحاسبية، و47.1% يوافقون.

8- 60.6% من إجمالي إجابات أفراد عينة الدراسة عن الفرضية الثانية " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) وملاءمة المعلومات المحاسبية " موافق بشدة، و39 % موافق، و0.4% محايد.

2/ اختبار الفرضيات:

جدول (13): يوضح الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية وقيم اختبار مربع كاي لاختبار الفرضية الأولى (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) وموثوقية المعلومات المحاسبية).

رقم العبارة	العبارة	قيمة مربع كاي	درجة الحرية	القيمة الاحتمالية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسيط	الاستنتاج
1	تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) ينتج عنه معلومات خالية من الأخطاء الجوهرية وذلك لوضوح أسس القياس.	1.43	1	0.23	4.57	.498	5.00	دالة
2	تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) ينتج عنه معلومات خالية من التحيز، حيث أن تطبيق المعيار يحد من دوافع الإدارة.	3.66	1	0.06	4.61	.490	5.00	دالة

3	تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) ينتج عنه معلومات تتميز بتمثيل الواقع بصدق.	34.66	2	0.00	4.54	.582	5.00	دالة
4	تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) ينتج عنه معلومات تتميز بالتنبؤ به وذلك لأنه يحقق وفرة المعلومات التي تمكن من التطبيق الدقيق.	0.06	1	0.81	4.51	.503	5.00	دالة
5	تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) ينتج عنه معلومات كاملة ضمن حدود المادية والتكلفة.	33.11	2	0.00	4.43	.527	4.00	دالة
6	تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) ينتج عنه معلومات تراعي مبدأ الحيطة والحذر.	12.86	1	0.00	4.71	.455	5.00	دالة
7	تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) ينتج عنه معلومات تمثل الجوهر الاقتصادي وليس الشكل القانوني.	35.69	2	0.00	4.57	.527	5.00	دالة
	الفرضية الأولى	501.037	3	0.00	4.57	0.516	5.00	دالة

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الدراسة الميدانية، 2021م.

من الجدول أعلاه نجد أن أغلب القيم الاحتمالية لاختبار مربع كاي لعبارات الفرضية الأولى أقل من 0.05 وهي ذات دلالة إحصائية أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين، وبالنظر لقيمة الوسط الحسابي نجدها أكبر من الوسط الفرضي (3)، عليه أخذت آراء المبحوثين القبول على عبارات الفرضية الأولى.

ونجد أن القيم الاحتمالية لاختبار مربع كاي للفرضية الأولى ككل هي أقل من 0.05 وهي ذات دلالة إحصائية أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين تجاه الفرضية الأولى، وبالنظر لقيمة الوسط الحسابي نجدها أكبر من الوسط الفرضي (3)، عليه أخذت آراء المبحوثين القبول على الفرضية الأولى ككل أي توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) وموثوقية المعلومات المحاسبية عليه تم التحقق من الفرضية الأولى.

جدول رقم (14): يوضح الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية وقيم اختبار مربع كاي لاختبار الفرضية الثانية (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) وملاءمة المعلومات المحاسبية).

رقم العبارة	العبارة	قيمة مربع كاي	درجة الحرية	القيمة الاحتمالية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسيط	الاستنتاج
1	تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) ينتج عنه معلومات ذات صلة باحتياجات المستخدمين للقوائم المالية.	25.2	1	0.00	4.80	.403	5.00	دالة
2	تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) ينتج عنه معلومات تجعل مستخدمي القوائم المالية قادرين على تقييم الأحداث الماضية.	1.43	1	0.23	4.57	.498	5.00	دالة
3	تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) ينتج عنه معلومات تؤثر بشكل إيجابي على قرارات المستخدمين للقوائم المالية.	5.71	1	0.02	4.64	.483	5.00	دالة
4	تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) ينتج عنه معلومات تساعد مستخدمي القوائم المالية في تقييم الوضع المالي المنشأة بشكل دقيق.	3.66	1	0.06	4.61	.490	5.00	دالة
5	تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) ينتج عنه معلومات تمكن مستخدمي القوائم المالية من تقييم الوضع المالي الماضي والحالي والمستقبلي للمنشأة.	32.09	2	0.00	4.49	.531	4.50	دالة

6	تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) ينتج عنه معلومات تحقق مفهوم الجوهرية أساساً للإدراج بالقوائم المالية.	35.69	2	0.00	4.57	.527	5.00	دالة
7	تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) يحقق الملاءمة لأنه يهتم بتوفير احتياجات مستخدمي القوائم المالية من المعلومات المحاسبية.	0.23	1	0.63	4.53	.503	5.00	دالة
الفرضية الثانية		273.433	2	0.00	4.60	.498	5.00	دالة

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الدراسة الميدانية، 2021م.

من الجدول أعلاه نجد أن أغلب القيم الاحتمالية لاختبار مربع كاي لعبارات الفرضية الثانية أقل من 0.05 وهي ذات دلالة إحصائية أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين، وبالنظر لقيمة الوسط الحسابي نجدها أكبر من الوسط الفرضي (3)، عليه أخذت آراء المبحوثين القبول على عبارات الفرضية الثانية.

ونجد أن القيم الاحتمالية لاختبار مربع كاي للفرضية الثانية ككل هي أقل من 0.05 وهي ذات دلالة إحصائية أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين تجاه الفرضية الثانية، وبالنظر لقيمة الوسط الحسابي نجدها أكبر من الوسط الفرضي (3)، عليه أخذت آراء المبحوثين القبول على الفرضية الثانية ككل أي توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) وملاءمة المعلومات المحاسبية عليه تم التحقق من الفرضية الثانية.

سادساً: النتائج:

من خلال الدراسة توصل الباحث للنتائج التالية:

1/ توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) وموثوقية المعلومات المحاسبية، ومن هذه النتيجة الرئيسية توصل الباحث للنتائج الفرعية التالية:

أ/ أن تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) ينتج عنه معلومات خالية من الأخطاء الجوهرية وذلك لوضوح أسس القياس.

ب/ أن تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) ينتج عنه معلومات خالية من التحيز، حيث أن تطبيق المعيار يحد من دوافع الإدارة.

ج/ أن تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) ينتج عنه معلومات تتميز بتمثيل الواقع بصدق.

د/ أن تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) ينتج عنه معلومات تتميز بالتنبؤ به وذلك لأنه يحقق وفرة المعلومات التي تمكن من التطبيق الدقيق.

هـ/ أن تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) ينتج عنه معلومات كاملة ضمن حدود المادية والتكلفة.

و/ أن تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) ينتج عنه معلومات تراعي مبدأ الحيطة والحذر.

ز/ أن تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) ينتج عنه معلومات تمثل الجوهر الاقتصادي وليس الشكل القانوني.

2/ توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) وملاءمة المعلومات المحاسبية، ومن هذه النتيجة الرئيسية توصل الباحث للنتائج الفرعية التالية:

أ/ أن تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) ينتج عنه معلومات ذات صلة باحتياجات المستخدمين للقوائم المالية.

ب/ أن تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) ينتج عنه معلومات تجعل مستخدمي القوائم المالية قادرين على تقييم الأحداث الماضية.

ج/ أن تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) ينتج عنه معلومات تؤثر بشكل إيجابي على قرارات المستخدمين للقوائم المالية.

د/ أن تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) ينتج عنه معلومات تساعد مستخدمي القوائم المالية في تقييم الوضع المالي المنشأة بشكل دقيق.

هـ/ أن تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) ينتج عنه معلومات تمكن مستخدمي القوائم المالية من تقييم الوضع المالي الماضي والحالي والمستقبلي للمنشأة.

و/ أن تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) ينتج عنه معلومات تحقق مفهوم الجوهرية أساساً للإدراج بالقوائم المالية.

ز/ أن تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) يحقق الملاءمة لأنه يهتم بتوفير احتياجات مستخدمي القوائم المالية من المعلومات المحاسبية.

سابعاً: التوصيات:

استناداً على هذه الدراسة والدراسات السابقة حول آثار تطبيق معايير المحاسبة الدولية في بيئات مختلفة يوصي الباحث بالآتي:

1/ قيام هيئة السوق المالية السعودية بالتحديث المستمر-الذي يستوعب التعديلات المستمرة لمعايير المحاسبة الدولية – للائحة التسجيل والإدراج.

2/ نشر المعرفة بمعايير المحاسبة الدولية من خلال إقامة الدورات التدريبية بشكل منتظم.

3/ متابعة التعديلات التي تطرأ على معايير المحاسبة الدولية، وتدريب العاملين في القطاع المالي على كيفية تطبيقها.

ثامناً: المراجع:

1/ الجزراوي، إبراهيم والجنابي، عامر. (2009م). *أساسيات نظم المعلومات المحاسبية*. دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع. عمان. الأردن.

2/ المبيضين، أحمد محمد. (2007م). *تأثير محاسبة القيمة العادلة على ملاءمة وموثوقية البيانات المالية في شركات الوساطة المالية الأردنية*. رسالة ماجستير غير منشورة.كلية المال والأعمال، جامعة آل البيت، عمان، الأردن.

3/ نور، أحمد. (2003). *المحاسبة المالية القياس والتقييم والإفصاح المحاسبي وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية والعربية والمصرية*. الدار الجامعية. الإسكندرية. مصر.

4/ حميدات، جمعة؛. (2004). *مدى التزام الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان بمعايير الإفصاح الواردة في معايير المحاسبة الدولية وتعليمات هيئة الأوراق المالية*. رسالة ماجستير غير منشورة، عمان، الأردن.

5/ كاجيجي، خالد علي و فال، إبراهيم محمد. (2013م). *تحليل القوائم المالية*. دار المريخ للنشر.الرياض. السعودية.

6/ أبو حشيش، خليل. (2005م). *المحاسبة الإدارية لترشيد القرارات التخطيطية*. دار وائل للطباعة والنشر. عمان. الأردن.

7/ ضيف، خيرت . (1986م). *أصول المحاسبة المالية*. الدار الجامعية. بيروت. لبنان.

8/ حنان، رضوان حلوة. (2006م). *النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير*. دار وائل للطباعة والنشر. عمان. الأردن.

9/ حماد، طارق عبد العال. (2006م). *تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار ومنح الائتمان*. الدار الجامعية. الإسكندرية. مصر.

10/ قاسم، عبد الرازق. (2003م). *المعيار المحاسبي الدولي رقم (1): تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمرة الأولى*. الفعاليات العلمية لجمعية المحاسبين القانونين السوريين. دمشق. سوريا.

11/ متولي، عصام الدين محمد. (2005م). *دور المعلومات المحاسبية في الوفاء باحتياجات سوق المال في مصر والسودان*. كلية العلوم الإدارية-جامعة أم درمان الإسلامية. أم درمان. السودان.

12/ لوندي، فهيم. (2002). المحاسبة عن القيمة العادلة في البنوك التجارية والإفصاح عنها طبقاً لمعايير المحاسبة الدولية: دراسة تطبيقية في المملكة الأردنية الهاشمية. *المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة جامعة طنطا*.

13/ كمال الدين مصطفى الدهراوي الدهراوي. (2002م). *مدخل معاصر في نظم المعلومات المحاسبية*. الدار الجامعية. الإسكندرية. مصر.

14/ لو، كين. (2017م). *المحاسبة المتوسطة*. مكتبة الملكة فهد الوطنية. الرياض. المملكة العربية السعودية.

15/ أبو نصار، محمد و الظاهر، أحمد . (2007م). *المحاسبة الإدارية*. الشركة العربية المتحدة للتسويق. القاهرة. مصر.

16/ محمود، محمد. (2000م). *مخاطر الاعتماد على البيانات المحاسبية*. دار وائل للطباعة والنشر. عمان. الأردن.

17/ خوري، نعيم سابا. (2000م). محاسبة الأدوات المالية. *مجلة البنوك في الأردن*. عمان. الأردن.

18/ الزعبي، يامن خليل . (2005). *القياس المحاسبي المستند إلى القيمة السوقية وأهميته للشركات المساهمة الصناعية الأردنية المدرجة في بورصة عمان* . رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك، أربد، الأردن.

19/ *السوق المالية السعودية*. (2021). موقع تداول: www.tadawul.com

Doi: doi.org/10.52133/ijrsp.v2.21.1